مسح تيسر العدالة في ليبيا

نظرة عامة إحصائية حول الطرق التي يتعامل بها الناس في ليبيا مع المشاكل القابلة للتقاضي التي يواجهونها في حياتهم اليومية

إعداد التقرير المضموني

خينيكا تيوين، وسليمان إبراهيم

إعداد التقرير الفني

فتحي علي

Van Vollenhoven Institute
for Law, Governance & Society

مركز دراسات القانون والمجتمع

Universiteit Leiden

فهرس المحتويات

استهلال د

الجزء الأول: التقرير المضموني للمسح **1**
المقدمة 1
المنهجية 2
نظرة عامة على المشاكل القابلة للتقاضي في ليبيا 5
التعامل مع المشاكل القانونية القابلة للتقاضي: البحث عن المعلومات 8
التعامل مع المشاكل القابلة للتقاضي: استشارة مستشار 11
التعامل مع المشاكل القابلة للتقاضي: إجراءات ومؤسّسات حل النزاعات 17
نتائج المشاكل القابلة للتقاضي 23
التصورات حول مؤسّسات العدالة، القلق القانوني، والكفاءة الذاتية القانونية 26

الجزء الثاني: التقرير الفني للمسح **30**
تصميم العينة 30
إدارة العمل الميداني 33
توزيع المستوى التعليمي 36
موثوقية البيانات 39

ملحق أ: إحصاءات وصفية 40

فهرس الأشكال

الشكل 1 نسبة المستجيبين (عددهم 3975) الذين واجهوا مشكلة واحدة أو أكثر، لكل فئة من المشاكل. 5
الشكل 2 النسبة المئوية لِمَنْ يعانون من مشكلة واحدة أو أكثر حسب الفئة الديموغرافية. 7
الشكل 3 نسبة المشاكل التي استشير فيها مصدر مادي للمعلومات (n = 2110). للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 8
الشكل 4 نسبة المشاكل التي ذُكر فيها سبب، من إجمالي عدد المشاكل التي لم يُرجع فيها إلى أي مصدر مادي. (n=1454) للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 9
الشكل 5 النسبة المئوية للمشاكل التي شهدت استشارة مستشار. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 13
الشكل 6 النسبة المئوية للمشاكل التي قُدِّم سبب فيها، من إجمالي عدد المشاكل التي لم يستشر فيها مستشار (n=1015). للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 15
الشكل 7 الإجراءات المتخذة نحو حل النزاع حسب نوع المشكلة. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 17
الشكل 8 نسبة المشاكل التي ذُكر فيها سبب، من بين عدد المشاكل التي لم يُتخذ بشأنها أي إجراء. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 18
الشكل 9 استخدام مؤسّسات العدالة حسب نوع المشكلة. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 20
الشكل 10 نسبة المشاكل التي ذُكر فيها سبب، من إجمالي المشاكل التي لم يُتخذ فيها أي إجراء (عدد الحالات = 761). للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة. 21
الشكل 11 حالة المشاكل حسب نوع المشكلة. 23
الشكل 12 النسبة المئوية للمشاكل التي جرى حلّها وتلك التي ما تزال قائمة، بحسب الفئات المختلفة. 24
الشكل 13 كيفية حل المشكلة الأقدم (n=584). 25
الشكل 14 الثقة في المؤسّسات على مقياس مكوّن من 4 درجات (n=3975)). 26
الشكل 15 الاختلافات في مستوى الثقة بين الفئات. الفروقات غير الدالة إحصائيًا غير مشمولة. 27
الشكل 16 متوسط درجات القلق القانوني والكفاءة الذاتية القانونية حسب الفئة. لم تُدرج الفروقات غير ذات الدلالة الإحصائية. 28
الشكل 17 مستويات القلق القانوني والكفاءة الذاتية القانونية. استُبعِدت الفروقات غير الدالّة إحصائيًا. 29
الشكل 18 نظرة عامة على وحدات المعاينة كنسبة مئوية من السكان. 32

فهرس الجداول

الجدول 1 نظرة عامة على فئات المشاكل وتوضيح للأنواع الفرعية المضمنة لكل فئة كما هو مستخدم في هذا التقرير. 3
الجدول 2 فئات المستشارين المشمولة في مسح تيسر العدالة في ليبيا. 11
الجدول 3 تصنيف مؤسّسات العدالة المدرجة في مسح تيسر العدالة في ليبيا. 19
الجدول 4 توزيع العينة حسب الشعبية. 31
الجدول 5 الشعبيات التي غطاها كل فريق. 33
الجدول 6 استبدال المحلات. 34
الجدول 7 معدلات الرفض حسب الشعبية. 35
الجدول 8 توزيع النوع الاجتماعي. 36
الجدول 9 توزيع الأعمار. 37
الجدول 10 توزيع المستوى التعليمي. 38

استهلال

يتعلق هذا التقرير بالمرحلة الثالثة من مشروع «تيسّر العدالة في ليبيا»، وهو مشروع بحثي يجريه مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي ومؤسّسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع بجامعة ليدن، على مدى خمس سنوات (2021-2025). ويتكون المشروع من ثلاث مراحل بحثية، يتعلق أولها بالساعين إلى العدالة ورحلاتهم نحو نيلها، وثانيها حول مقدمي العدالة واستجاباتهم، ويتمثل ثالثها في مسح وطني شامل حول تيسّر العدالة. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج الرئيسة لهذا المسح.

ومشروع تيسّر العدالة جزء من تعاون بحثي عمره عقد من الزمان بين ليبيا وهولندا. ويضم فريق البحث د. سليمان إبراهيم، مدير المشروع، والأساتذة: د. زاهي المغربي، ود. نجيب الحصادي، ود. الكوني إعبودة، بوصفهم مستشاري المشروع، ود. جازية شعيتير، ود. هالة الأطرش، ود. طارق الجملي، وأ. علي أبو راس، وأ. محمد لملوم، بوصفهم باحثين رئيسين. وفيما يتعلق بمسح تيسّر العدالة، فقد أداره د. فتحي علي، وتولت أ. فتحية شعيتير شؤونه الإدارية والمالية، وقدّم أ. إيهاب الفلاح مساعدات قيّمة في مجال تقنية المعلومات، وتولى د. يوسف القماطي تنظيف البيانات ووزنها. وأشرف على تجميع البيانات من خلال مقابلات شخصية في جميع أنحاء ليبيا فريقٌ مكون من ثمانية قادة فرق وستة مشرفين ومائة وعشرين جامع بيانات. وأما من الجانب الهولندي، فقد شمل فريق البحث د. جان ميخائيل أوتو، بوصفه مستشارا، وأ. خينيكا تيوين، بوصفها الباحث الكمي المسؤول عن المسح، وأ. ميجن فيراندو، بوصفها مسؤولة عن جوانب مالية وإدارية، وقد ضم الفريق سابقا د. برونو براك ود. هاجر طه.

وبالإضافة إلى فريق البحث، فإننا نود أن نعبر عن امتناننا لزملاء من مؤسّسة فان فولينهوفين دعموا المشروع في صور شتى: د. أدريان بيدنر، ود. جنين أوبينك، والسيد نيلز فيرورز. وكذلك، نتوجه بالشكر إلى الدكتور إبراهيم عبد التواب على مراجعته اللغوية للنسخة العربية.

ونود أيضا أن نعبر عن تقديرنا لوزارة الخارجية الهولندية التي أمنَّت تمويل المشروع دون المساس باستقلاليته. ونود أن نشكر بصفة خاصة السفير السيد جوست كلارينبيك، والسيدة ماريسكا ميجيرهوف، والسيدة جويل بلانكشتاين، والسيدة جوديث غيريتس، والسيد بارت فولدرز.

سليمان إبراهيم
مدير المشروع

2025/09/15

الجزء الأول: التقرير المضموني للمسح

المقدمة

يقدم هذا التقرير النتائج الأولية لمسح وطني أُجري في ليبيا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 2024 في إطار مشروع بحثي حول تيسر العدالة في ليبيا، نفّذه مركز دراسات القانون والمجتمع في جامعة بنغازي بالتعاون مع معهد فان فولينهوفين للقانون والحكم والمجتمع في جامعة ليدن. ويقدم هذا التقرير نظرة إحصائية أولية لنتائج المسح. من المؤكد أن النتائج الواردة في هذا التقرير ستثير العديد من الأسئلة. لذلك، سوف توضع نتائج المسح في سياق أوسع، وسوف تُفسَّر وتُشرَح في منشورات لاحقة. ويشمل ذلك، لكن لا يقتصر على، التقرير النهائي ومنشورات أكاديمية متوقعة.

يهدف المشروع إلى تحديد مدى وكيفية تيسر وصول الناس إلى العدالة في بلدٍ يعاني من الانقسامات السياسية والمؤسّسية والصراع المسلح وانعدام الأمن، وكيفية تعزيز هذا الوصول من خلال تحديد العوائق وتذليلها. لتفكيك المجال المعقد لـتيسر العدالة في ليبيا، يبحث هذا المشروع في خمسة مجالات: (1) الساعون إلى العدالة واهتماماتهم وأفعالهم، (2) مقدمو العدالة والمؤسّسات والخدمات، (3) نتائج عمليات السعي إلى العدالة، (4) السياقات التي تؤثر في تيسر العدالة في ليبيا (القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية)، (5) مشاكل تيسر العدالة في ليبيا (العوائق)، والتدخلات للتخفيف منها[1].

يعتمد المشروع على مناهج بحثية نوعية وكمية لدراسة هذه المجالات الخمسة دراسةً وافيةً. في مرحلته النوعية الأولى، ركّز المشروع على الساعين إلى العدالة من خلال اثنتي عشرة دراسة حالة تغطي مجموعات متنوعة من الناحية المضمونية والجغرافية، مثل ضحايا العنف الزوجي في بنغازي، وضحايا التلوث النفطي في منطقة الواحات، وزوجات المفقودين في بني وليد، وضحايا التهجير في تاورغاء. أما في المرحلة النوعية الثانية، فقد خُصص عدد مماثل من دراسات الحالة لمقدّمي العدالة، مثل محكمة سبها الجزئية، ومحكمة أجدابيا الابتدائية، ومحكمتي الاستئناف في بنغازي وطرابلس، والنيابة العامة في بنغازي وسبها، ومجلس حكماء شحات. وفي كلتا المرحلتين اعتمدت الدراسات على المقابلات ومجموعات التركيز وعلى وسائل أخرى. وعلى الرغم من ثراء البيانات التي كشفت عنها هذه الدراسات، فإن طبيعة هذه الأساليب البحثية تحد من إمكانية تعميم نتائجها.

يمثل هذا المسح مرحلة البحث الكمي لهذا المشروع، ويُعد خطوة نحو التعميم. ويهدف إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسة للمشروع من منظور الساعين إلى العدالة مع التركيز على الأسئلة البحثية التالية[2]:

1. ما الذي واجهه الناس في ليبيا من مشاكل يمكن التقاضي بشأنها، ومن واجهها منهم؟
2. كيف، وأين، ولماذا حاول الناس حل هذه المشاكل؟ كيف تختلف استراتيجيات حل المشاكل باختلاف أنواع المشاكل واختلاف مجموعات الأشخاص؟
3. ما تجارب الناس في سعيهم إلى العدالة، وكيف تختلف هذه التجارب؟
4. ما الذي كان يبحث عنه الساعون إلى العدالة، وما النتائج الفعلية لرحلاتهم العدلية؟
5. ما العوائق التي واجهها الناس؟
6. ما آراء الناس حول مؤسّسات العدالة، وهل تختلف هذه الآراء بين مَنْ واجهوا مشاكل قابلة للتقاضي ومَنْ لم يواجهوها؟

1 أسئلة البحث في المشروع هي كما يلي: 1) إلى أي مدى، وعلى أي نحو، يلجأ الليبيون- والفئات الهشة منهم تحديدا مثل النساء والأقليات العرقية والمهاجرين والنازحين داخليا- عند تعرضهم لمظالم عادية أو انتقالية إلى مؤسّسات عدلية، رسمية وغير رسمية، للحصول على تعويض، ولماذا؟ 2) إلى أي مدى، وعلى أي نحو، يستجيب مقدمو العدالة في ليبيا في المؤسّسات الرسمية وغير الرسمية لمساعي ومطالب الساعين إلى العدالة المذكورين أعلاه، ولماذا؟ 3) إلى أي مدى تُعد استجابات مقدمي العدالة ملائمة، سواء من منظور الساعين إلى العدالة أم من منظور سيادة القانون؟ 4) كيف تؤثر السياقات القانونية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية في تيسر العدالة؟ 5) ما عناصر تيسر الوصول إلى العدالة الرئيسة "الناجعة" وما "العوائق" التي تعوق الوصول إلى العدالة؟ وما العناصر الفعالة التي يمكن البناء عليها وتحسينها بشكل أكثر فعالية، وكيف يمكن التصدي للعوائق وتخفيف آثارها وتعزيز فرص تيسر العدالة في ليبيا؟

2 سيتناول هذا التقرير الأسئلة 1 و2 و6.

صمم المسح لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن هذه الأسئلة. واستلهم الفريق البحثي بالمشروع هذا التصميم من المسوح التي أجريت في بلدان أخرى، مثل المملكة المتحدة وهولندا. مع تعديله تعديلًا يضمن مراعاة الخصوصية الليبية. ولتحقيق هذه الخصوصية، أعاد الفريق النظر في دراسات الحالة وأدرج أسئلة للتحقق من الفرضيات التي كشفت عنها تلك الدراسات. وعلى عكس المسوحات المذكورة أعلاه، لا يقتصر المسح الحالي على أسئلة تتعلق بالقضايا المدنية فحسب، بل يشمل أيضًا تلك المتعلقة بالمسائل الجنائية وقضايا العدالة الانتقالية. وبذلك يستفيد المسح من حكمة وخبرة مشاريع المسوح المماثلة مع مراعاة الخصوصية الليبية. ومِن ثَمَّ فإن العلاقة بين المراحل المختلفة للمشروع هي علاقة تكاملية. وعلى الرغم من صعوبة تعميم نتائج المرحلتين النوعيتين الأوليين، فإنَّها أفادت في صياغة أسئلة الاستطلاع، وساعدت في التحقق من صحتها وتعميمها أو دحضها لاحقًا.

ومع ذلك، من المهم تأكيد أن هذا المسح يركز بشكل رئيس على الساعين إلى العدالة. والأسئلة المضمنة حول مقدمي العدالة في المسح موجهة إلى الساعين إليها لتختبر تجاربهم مع مقدمي العدالة وتصوراتهم عنهم. وعلى أهمية إجراء مسوح لتجارب وآراء أعضاء المؤسّسات التي توفر العدالة مثل القضاة والزعماء التقليديين، تعذر إجراء هذا النوع من المسوح بسبب قيود التمويل. وقد حاول فريق المشروع توضيح آراء بعض هؤلاء الأعضاء من خلال تكليف قضاة سابقين في المحكمة العليا بكتابة أوراق تأملية تعكس تجاربهم في تخصصات مختلفة من القضاء: الجنائي والمدني والإداري والأحوال الشخصية. وعلى الرغم من ثراء هذه الدراسات، فإنَّها لا تحل محل المسوحات القطاعية التي تستهدف مختلف المؤسّسات القضائية، ومنها المحاكم والنيابات العامة والمحامون العامون ومجالس الشيوخ وغيرها. ويأمل فريق البحث أن تتاح له الفرصة للقيام بذلك في المستقبل.

وفي عرض النتائج الأولية للمسح، يولي هذا التقرير اهتمامًا خاصًّا للفئات الهشة، ويختبر عدة متغيرات تتضمن هي الجنس، والعرق، والنزوح، والتعليم، والدخل، والعمر والإقليم. وفي دراسات مستقبلية، سوف يتم اختبار متغيرات أخرى.

المنهجية

يهدف مسح «تيسر العدالة في ليبيا» إلى الإسهام في فهمٍ أفضل للمشاكل القابلة للتقاضي التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية في ليبيا، والطُرُق التي يسلكونها لحلّها. ومن خلال سعيه إلى تغطية مسارات البحث عن العدالة من منظور مَنْ يواجهون هذه المشاكل، استلهم المسح فكرته من العمل الرائد لهازل جين بعنوان "مسارات إلى العدالة: ما يفعله الناس وما يفكرون فيه بشأن اللجوء إلى القانون» (1999).

يعتمد مسح تيسر العدالة في ليبيا على مفهوم المشاكل القابلة للتقاضي كما صاغته جين، وهو يشير إلى المشاكل التي «تُثير قضايا قانونية، سواء أكان المستجيب يدرك أنها قانونية أم لا، وسواء أكان أي إجراء اتخذه المستجيب لمعالجة المشكلة قد تضمّن استخدام أي جزء من نظام العدالة [...] أم لا» (Genn، 1999، ص. 12).

في مسح تيسر العدالة في ليبيا، فُسِّر «نظام العدالة» تفسيرًا موسّعًا، ليشمل أيضًا المؤسّسات غير الحكومية التي تنشط في مجال العدالة. وإضافة إلى ذلك، بينما ركّزت جين في دراستها على العدالة المدنية، شمل هذا المسح مجموعة واسعة من المشاكل القابلة للتقاضي التي قد يواجهها الناس في ليبيا في حياتهم اليومية، ومنها المشاكل ذات الطابع الجنائي.

ومن أجل الإيجاز وسهولة القراءة، سيُستخدم مصطلح «مشاكل» للإشارة إلى المشاكل القابلة للتقاضي في بقية هذا التقرير.

الجدول 1 نظرة عامة على فئات المشاكل وتوضيح للأنواع الفرعية المضمنة لكل فئة كما هو مستخدم في هذا التقرير.

فئة المشكلة	تتضمن مشاكل فرعية ذات صلة (من بين أمور أخرى)
التوظيف	العقد والشروط، عدم تكافؤ الفرص، فقدان العمل، عدم الدفع أو التأخر فيه، ظروف العمل، حوادث أو إصابات العمل، التحرش في العمل، حقوق العمل، تصريح العمل، الإجراءات التأديبية.
السكن والأرض	امتلاك أو استئجار أو تأجير العقارات، الإخلاء القسري، مصادرة الممتلكات، التهجير، الجيران، التلوث البيئي، استخدام الأراضي، الأضرار الناجمة عن الحرب، عدم دفع الإيجار أو العربون أو التأخر في دفعه، التأجير من الباطن، شروط الإيجار، ظروف المعيشة، الملكية المشتركة، الإصلاحات الجماعية.
الخدمات والسلع	الرعاية الصحية، التعليم، المرافق، البدلات أو المساعدة النقدية، مشاكل المستهلك.
الجرائم	الجرائم ضد الأشخاص، ومنها الاعتداء، والتشهير، والجرائم الجنسية، والسحر، والخطف، والشروع في القتل. الجرائم ضد الممتلكات، ومنها إتلاف الممتلكات، والسرقة أو السطو، واحتلال الممتلكات، والاحتيال، والجرائم الإلكترونية، وحوادث المرور.
الأسرة	إثبات النسب، الطلاق، الزواج القسري، العنف بين الزوجين، النفقة، الحضانة، الميراث، المفقودين والغائبين.
الجنسية والهوية	الجنسية والمواطنة، الرقم الوطني، تسجيل المواليد والوفيات، الحصول على الوثائق الشخصية.
الحريات الشخصية	التفتيش غير القانوني للأشخاص أو الممتلكات، الاعتقال غير القانوني، الاحتجاز غير القانوني، الاختطاف، الاختفاء القسري، التنصت، سوء المعاملة، الإيذاء، التعذيب، غيرها من المظالم أثناء التحقيق أو المحاكمة.
الديون والأموال	الاقتراض والإقراض، مضايقات الدائنين، رفض مطالبة القرض أو (التأمين) دون سبب، مشاكل الكفيل.

يشمل المسح عشر فئات من المشاكل[3]، وتندرج تحت كل فئة نوعية أنواعٌ فرعية متعددة من المشاكل. طُلب من المستجيبين اختيار كل نوع فرعي واجهوا فيه مشكلة بين أغسطس 2019 وأغسطس 2024، بما في ذلك المشاكل التي بدأت قبل أغسطس 2019 ولكنها ظلت قائمة خلال تلك الفترة. يوفر الجدول 1 أعلاه نظرة عامة على فئات المشاكل ومؤشّرا على الأنواع الفرعية المدرجة ضمن كل فئة [4].

3 فئات المشاكل في المسح هي: العمل، امتلاك العقارات، تأجير العقارات، استئجار العقارات، الجنسية والهوية، السلع والخدمات، الديون والأموال، الأسرة، الحريات الشخصية، الجرائم.

4 لأغراض التحليل، دُمجت فئات المشاكل المتعلقة بالسكن والأراضي والعقارات في فئة واحدة: السكن والأراضي. ولذلك، يتضمن الجدول 8 فئات بدلًا من 10 فئات مدرجة في المسح. وتستند التحليلات في هذا التقرير إلى هذه الفئات الثمانية.

لجمع معلومات أكثر تفصيلا حول طبيعة مشاكلهم والمقاربات المتبعة لحلها، طُرحت على المستجيبين عدة أسئلة حول أقدم مشكلة في كل فئة ذات صلة. بمجرد تحديد جميع المشاكل، اختيرت المشكلة الأقدم التي أبلغ عنها لمزيد من الأسئلة. جُمعت معلومات أكثر تفصيلًا عن هذه المشكلة الأقدم، شملت، على سبيل المثل، طبيعتها وتأثيرها، ومسارات العمل المتبعة، والتجارب مع مختلف المؤسّسات التي واجهتها في تلك المسارات. ولأن المشكلة المختارة كانت الأقدم، فمن المرجح أن تكون رحلة تحقيق العدالة التي يسعى المسح إلى استيعابها قد وصلت إلى مراحلها النهائية.

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، استهدف المسح سكان ليبيا الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا أو أكثر في وقت إجراء المسح. اختيرت عينة مكونة من 3975 مستجيبًا بأسلوب العينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل، مع تخصيص المقابلات وفقًا لطريقة الاحتمالية التناسبية للحجم (PPS). تضمن هذه الطريقة تمثيلًا ديموغرافيًا وجغرافيًا كاملًا لسكان ليبيا. استُخدم تعداد سكان عام 2006 بوصفه التعداد الرسمي الأحدث كإطار للعينة. يقسم هذا التعداد ليبيا إلى 22 شعبية (محافظة) تنقسم بدورها إلى 667 محلة. في هذا المسح استُخدم أسلوب معاينة الاحتمال المتناسب مع الحجم. شملت العينة 22 شعبية، ودون استبعاد أي منطقة. واختيرت 127 محلة باستخدام طريقة الاحتمالية التناسبية للحجم (PPS) . حجم العينة يسمح بالتعميم على سكان ليبيا (18 عامًا فما فوق بمستوى ثقة 95% وهامش أقصى لخطأ العينة 1.55%)، وقد نفذ العمل الميداني في الفترة ما بين 2024/9/8 و2024/10/17.

لجمع البيانات أجريت مقابلات شخصية وجهًا لوجه في منازل المستجوبين. ومن كل أسرة، اختير فرد عشوائيًا بأسلوب جدول كيش. اعتمد المسح على نظام إعادة الاتصال، حيث يعاد زيارة الأهداف غير المتاحة مؤقتًا حتى ثلاث مرات. وفي حال عدم توافر الفرد المستهدف بعد إعادة الاتصال ثلاث مرات، تختار أسرة جديدة بدلًا منها. أجرى المقابلات بحاث من جامعة بنغازي. قُسّموا إلى 8 فرق، كل فريق بقيادة قائد ويضم مشرفين اثنين، كل مشرف مسؤول عن خمسة أو ستة بحاث، يعمل معظمهم مع الجامعة منذ فترة طويلة، ويتمتعون بخبرة واسعة في إجراء المسوح الميدانية في جميع أنحاء البلاد. كما تلقوا دورة تدريبية شملت جوانب مثل المنظور النظري للبحث الاجتماعي والجوانب العملية للبحث، خاصة تلك المتعلقة بالسياق الليبي ومحتويات استمارة المسح. في الميدان، عملت الفرق في مجموعات، فاستخدم كل فريق سيارتين للوصول إلى المحلات المستهدفة. وبهذه الطريقة أمكن تنفيذ نظام صارم لمراقبة الجودة. ويؤمّن الملحق الفني للمسح، في الجزء الثاني من هذا التقرير، عرضا شاملا لطرق أخذ العينات، وجمع البيانات، والعمل الميداني، وتنظيف البيانات، وإجراء الأوزان ف. علاوة على ذلك، يقدم الملحق «أ» لمحة عامة عن الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية السبعة المدرجة في هذا التقرير: النوع الاجتماعي، والإثنية، والنزوح، والتعليم، والدخل، والعمر، والإقليم.

كما ذُكر سابقًا، هذا التقرير محدود النطاق، ويقدم تحليلًا أوليًا وانتقائيًا لبيانات المسح. تستند النتائج المعروضة أدناه إلى التحليلات الإحصائية ثنائية المتغيرات بما في ذلك اختبار مربع كاي، واختبارات:t، ANOVA ، phi ، V Cramer ، r Pearson's. تسهيلا للقراءة والتوافق مع احتياجات الجمهور المستهدف يقتصر هذا التقرير على نتائج هذه التحليلات. ولا يشمل إحصاءات التحليل نفسها. وبشكل عام ضُمِّنت النتائج التي ثبت أنها ذات دلالة إحصائية ومعنى من حيث أهميتها لأهداف البحث. لم تُنفذ التحليلات متعددة المتغيرات، بما في ذلك الانحدارات، (حتى الآن)، لكن من المتصور استخدام هذه التحليلات في منشورات أكاديمية مستقبلية.

نظرة عامة على المشاكل القابلة للتقاضي في ليبيا

أكثر من «شخص واحد من كل ثلاثة» أي 35% من السكان البالغين 18 سنة فأكثر في ليبيا واجهوا مشكلة واحدة على الأقل قابلة للتقاضي خلال السنوات الخمس الماضية. وكما هو موضح في الشكل 1، فإن «المشاكل المتعلقة بالتوظيف» كانت الأكثر شيوعًا؛ إذ إن أكثر من شخص واحد من كل عشرة أشخاص (12%) في ليبيا واجهوا مشكلة أو أكثر تتعلق بالعمل. وكانت «المشاكل المتعلقة بالخدمات والسلع» شائعة أيضًا، حيث واجه نحو شخص واحد من كل 12 شخصًا (8%) في ليبيا هذا النوع من المشاكل مرة واحدة على الأقل. كما واجه أكثر من 8% بقليل من البالغين في ليبيا «مشكلة تتعلق بالجريمة» خلال السنوات الخمس الماضية. أما «المشاكل المتعلقة بالسكن» والأراضي فقد واجهها أكثر من 7% بقليل من الأشخاص.

ويبلغ متوسط عدد أنواع المشاكل التي أُبلغ عن حدوث مشكلة واحدة أو أكثر منها نحو 0.65 مشكلة لكل شخص[5]. وممن واجهوا مشاكل، فإن الغالبية، أي حوالي 60%، واجهوا مشكلة واحدة فقط خلال السنوات الخمس الماضية.

الشكل 1 نسبة المستجيبين (عددهم 3975) الذين واجهوا مشكلة واحدة أو أكثر، لكل فئة من المشاكل.

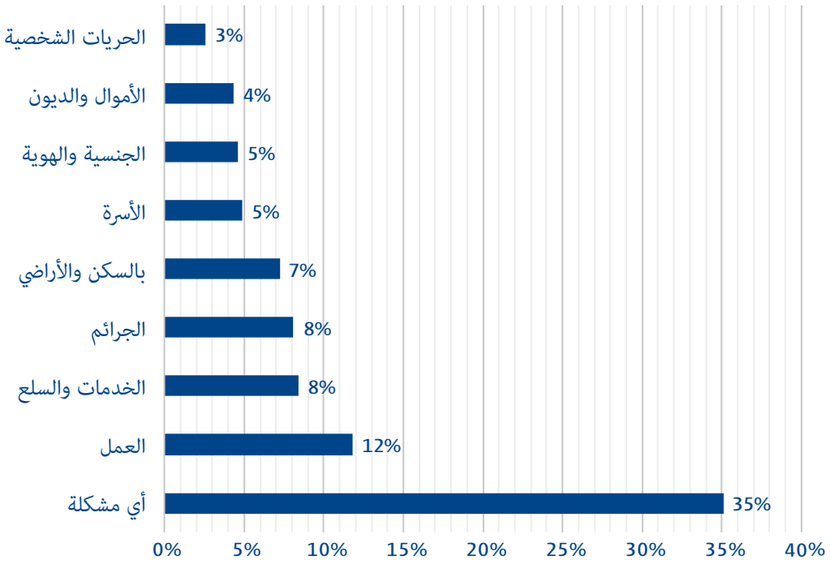

5 يمثّل هذا الرقم متوسط عدد الأنواع الفرعية التي اختيرت لكل شخص، ومن المرجح أنه أقل من المتوسط الفعلي لعدد المشاكل التي واجهوها؛ ويُعزى ذلك إلى الطريقة التي حُدِّدت بها المشاكل؛ حيث طُلب من المستجوبين اختيار مشكلة من قائمة في حال كانوا قد واجهوها مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الخمس الماضية. وقد جرى اختيار 2579 مشكلة في المجموع، مما يعني أن المستجوبين واجهوا على الأقل هذا العدد من المشاكل، إلا أن العدد الفعلي قد يكون أكبر، نظرًا لإمكانية مواجهة المشكلة نفسها أكثر من مرة.

تواجه مجموعات مختلفة في المجتمع الليبي تجارب مختلفة مع المشاكل القابلة للتقاضي. وكما هو موضح في الشكل 2 أدناه، فإن بعض الفئات كانت أكثر عرضة لتجربة مشكلة، أو واجهت عددًا أكبر من المشاكل في المتوسط. فقد واجه عدد أكبر من الرجال مشاكل، كما واجهوا مشاكل في عدد أكبر من أنواع المشاكل في المتوسط مقارنة بالنساء[6]. كما واجه مَنْ تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا أكبر عدد من المشاكل مقارنة بجميع الفئات العمرية، تليهم مباشرة الفئة العمرية 35 إلى 44 عامًا التي واجهت أعلى متوسط لعدد أنواع المشاكل بين جميع الفئات العمرية[7].

كذلك، فإن تجربة المشاكل تزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي. فمقارنةً بذوي المستويات التعليمية المنخفضة، واجه عدد أكبر من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو أعلى في ليبيا مشاكل قابلة للتقاضي، وواجهوا مشاكل في عدد أكبر من أنواع المشاكل في المتوسط[8]. علاوةً على ذلك، يرتبط العرق بتجربة المشاكل. فقد شمل المسح ليبيين من أعراقٍ متنوعة، وصُنِّفوا لأغراض التحليل إلى عرب وغير عرب. مقارنة بغير العرب واجه عددٌ أكبر من العرب مشكلةً قابلةً للتقاضي، كما أعلنوا عن عدد أكبر نسبيًا من أنواع المشاكل في المتوسط مقارنة بغير العرب[9].

يرتبط أيضا مدى كفاية الدخل لتلبية احتياجات الأسرة بتجربة المشاكل. فقد واجه عدد أكبر من الذين يعيشون في أسر تواجه صعوبات كبيرة في تلبية احتياجاتهم مشكلةً قابلة للتقاضي مقارنةً بِمَنْ يواجهون بعض صعوبات أو لا يواجهون. وبالمثل، واجهت هذه الفئة أنواعًا أكثر من المشاكل في المتوسط مقارنةً بالآخرين[10]. وأخيرًا، يساهم مكان إقامة الشخص في تجربة المشكلة. واجه النازحون في ليبيا أو الذين سبق أن نزحوا من مكان إقامتهم الأصلي مشاكل بشكل متكرر، كما واجهوا عددًا أكبر بكثير من أنواع المشاكل[11]. كما واجه عدد أكبر من سكان غرب البلاد مشاكل مقارنة بسكان الشرق والجنوب، كما واجهوا مشاكل في عدد أكبر من أنواع المشاكل في المتوسط[12].

6 متوسط أنواع المشاكل التي أبلغ عنها الرجال 0.74 نوعًا، مقارنةً بمتوسط أنواع المشاكل التي أبلغت عنها النساء 0.54 نوعًا.

7 مشاكل في 0.78 نوعًا من المشاكل في المتوسط.

8 متوسط أنواع المشاكل لدى حاملي البكالوريوس فأعلى 0.80 نوعًا، مقارنةً بمتوسط أنواع المشاكل لدى الحاصلين على مستويات تعليمية أدنى 0.45-0.67 نوعًا، حسب المستوى.

9 متوسط أنواع المشاكل لدى العرب 0.64 نوعًا مقارنةً بمتوسط أنواع المشاكل لدى غير العرب 0.35 نوعًا.

10 متوسط أنواع المشاكل لدى الفرد 0.87 نوعًا.

11 متوسط أنواع المشاكل لدى النازحين داخليًا 1.07 نوعًا، ومتوسط أنواع المشاكل لدى غير النازحين داخليًا 0.59 نوعًا. كما ضُمن التهجير باعتباره مشكلة ضمن فئة الإسكان. يظل متوسط عدد أنواع المشكلات التي يواجهها النازحون أعلى حتى عند استبعاد النزوح من التحليل (0.97 في المتوسط، مقارنةً بـ 0.58 لغير النازحين). ومع ذلك، لم يعد الفرق في نسبة النازحين الذين يواجهون أي مشكلة أعلى بشكل معنوي مقارنةً بغير النازحين.

12 في الغرب، يبلغ متوسط أنواع المشاكل التي واجهها الفرد 0.74 نوعًا، مقارنةً بمتوسط أنواع المشاكل لدى الشرق والجنوب 0.51 و0.41 نوعًا.

الشكل 2 النسبة المئوية لِمَنْ يعانون من مشكلة واحدة أو أكثر حسب الفئة الديموغرافية.

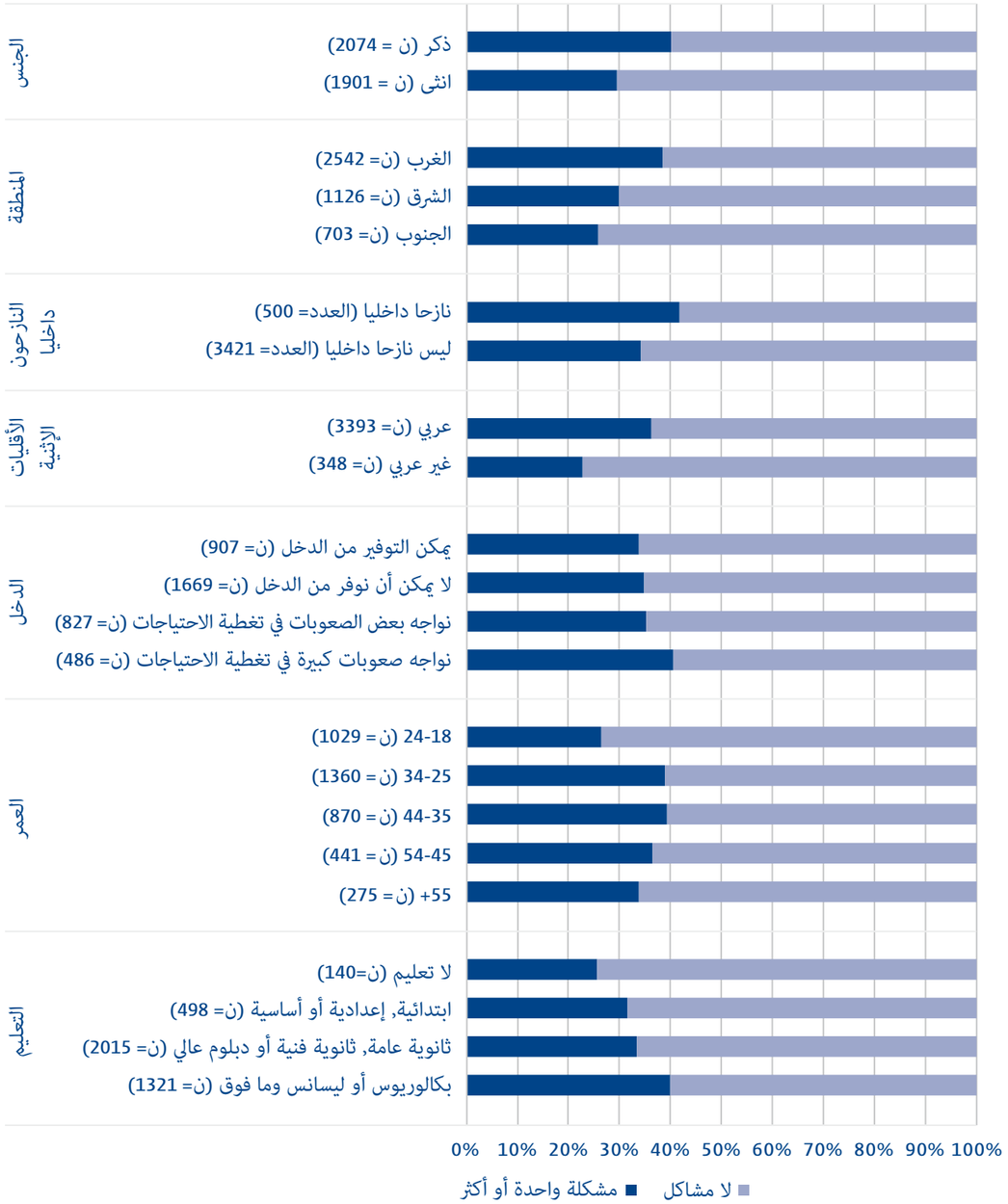

التعامل مع المشاكل القانونية القابلة للتقاضي: البحث عن المعلومات

عندما يواجه أحدٌ مشكلةً قانونية قابلة للتقاضي، يمكنه اتباع مسارات متعددة من الإجراءات. يتضمن المسح ثلاث خطوات مختلفة في رحلة السعي نحو العدالة:

1. البحث عن المعلومات من مصادر مادية؛
2. الاستعانة بمستشار للحصول على المساعدة أو النصيحة أو التمثيل؛
3. اتخاذ خطوات مثل اللجوء إلى طرف ثالث (أو مؤسسة) للفصل في النزاع.

ستتناول الأجزاء التالية هذه الخطوات، كما ستعرض الأسباب التي دفعت بعض الأشخاص إلى عدم اتخاذ خطوات بعينها.

الاستعانة بالمصادر المادية للمعلومات

في إطار المسح، طُلب من المستجوبين الإجابة عمّا إذا كانوا قد استعانوا بمصادر مادية للمعلومات لمساعدتهم على فهم أو حل المشاكل التي يواجهونها فهمًا أفضل، وعندما كانت إجابتهم بالإيجاب طلب منهم تحديد تلك المصادر. كما هو موضح في الشكل (3)، لم يُرجَع إلى أي مصدر مادي في الغالبية العظمى من الحالات. وعند استخدام مصدر مادي، كانت وسائل التواصل الاجتماعي هي الخيار الأكثر شيوعًا.

يختلف استخدام المصادر المادية باختلاف نوع المشكلة والمجموعات السكانية. وقد استخدمت هذه المصادر أكثر في المشاكل المتعلقة بالجريمة، والخدمات والسلع، حيث استُخدمت في 30% من الحالات في كلتا فئتي المشاكل. أما في المشاكل المتعلقة بالدَين والمال أو المواطنة وإثبات الهوية، فقد كان استخدامها الأقل، بنسبة 18% و23% على التوالي.

استخدمَ المصادرَ المادية سكانُ الشرق على نحو أكبر في 36% من المشكلات، مقارنة بـ 24% في الغرب و21% في الجنوب. وكان مَنْ يتمتعون بوضع مالي أفضل أي 33% من الذين يمكنهم الادخار أكثر استخداما لهذه المصادر، مقارنة بـنسبة 16% ممن يواجهون صعوبات كبيرة في تلبية احتياجاتهم، كما أُستخدمت في 29% من مشكلات النساء، مقابل 25% عند الرجال

الشكل 3 نسبة المشاكل التي استشير فيها مصدر مادي للمعلومات (n = 2110). للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

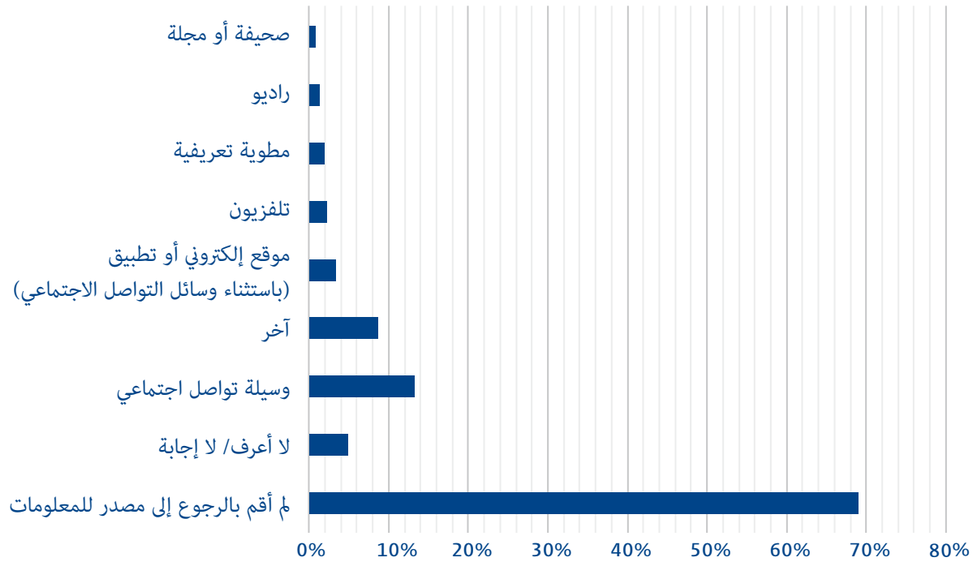

أسباب عدم الاستعانة بالمصادر المادية للمعلومات

في الغالبية العظمى من الحالات، لم يستخدم أي مصدر مادي. ومن بين جميع الأسباب، كما هو موضح في الشكل (4) أدناه، تتعلق الأسباب الثلاثة الأولى بتوقعات سلبية بشأن مدى مساهمة الرجوع إلى هذه المصادر في معالجة المشكلة أو التأثير في نتيجتها. وبالنسبة إلى معظم الأسباب، لا توجد فروق تُذكر في وتيرة الإبلاغ عنها بين المجموعات المختلفة من الأشخاص. ومن أجل الإيجاز، لا يجري هذا التقرير تحليلًا معمقًا لجميع الأسباب[13] .وقد تضمنت الهوامش متوسط النسب المئوية.

الشكل 4 نسبة المشاكل التي ذُكر فيها سبب، من إجمالي عدد المشاكل التي لم يُرجع فيها إلى أي مصدر مادي .(n=1454) للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

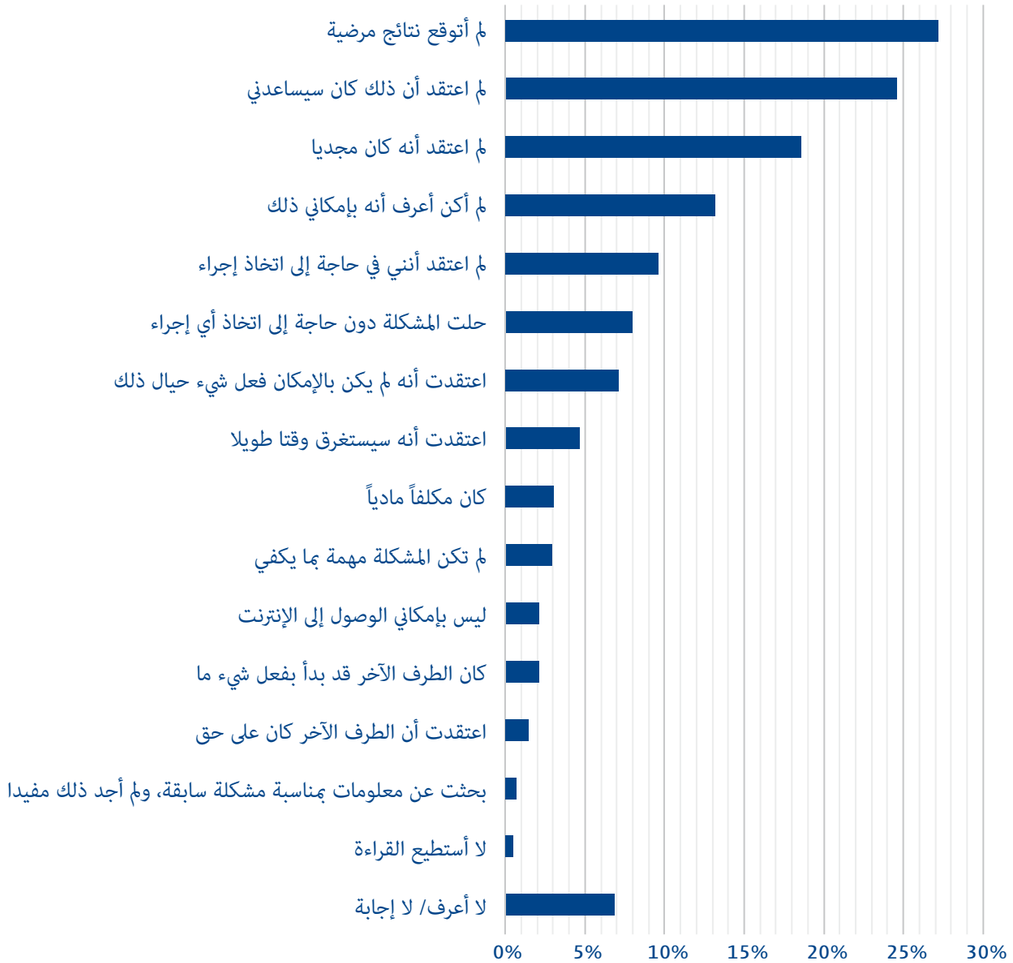

13 توجد اختلافات بين المجموعات المختلفة فيما يتعلق بالأسباب التالية، والتي لم تُدرج في النص الرئيس: "لم أعتقد أن الأمر يستحق العناء"، "المشكلة لم تكن مهمة"، "الطرف الآخر كان على حق"، "حلت المشكلة بالفعل دون الحاجة إلى ذلك"، "لم أعتقد أن ذلك ضروري".

أفاد مستجوبون في الشرق، ومن العرب، والنساء، ومن يعيشون في أسر محدودة الدخل، بأن أحد أسباب عدم الرجوع إلى المصادر المادية هو «عدم توقع نتائج مرضية»، وذلك بنسبة أعلى من متوسط عدد المشاكل[14]. وتُعد الفروق بين أول مجموعتين لافتة بشكل خاص، فقد كانت النسبة في الشرق أكثر من ضعف ما هي عليه في الجنوب، وأعلى بمرتين بين العرب مقارنةً بغير العرب. علاوة على ذلك، فإن سبب «عدم الاعتقاد بأن الرجوع إلى مصدر سيساعد» أُبلِغ عنه بوتيرة أعلى بكثير في الغرب مقارنة بالشرق[15].

أما الفروق في الأسباب الأخرى لعدم الرجوع إلى المصادر المادية، فقد كانت صغيرة نسبيًا، ولهذا سيتم عرض مجموعة مختارة منها فقط.[16] فقد أبلغ الأشخاص في الأسر ذات الدخل المنخفض عن أن «التكلفة المرتفعة جدًا» و«عدم توافر خدمة الإنترنت» كانتا من الأسباب، أكثر من أولئك في الأسر ذات الدخل الأعلى، إلا أن النسبة المتوسطة للحالات التي ذُكرت فيها هذه الأسباب كانت لا تزال منخفضة، عند 3% و6% على التوالي. وقد أبلغ مَن تبلغ أعمارهم 55 عامًا فأكثر عن «عدم توافر الإنترنت» سببًا في9% من المشاكل. نفس الفئة ذكرت «عدم القدرة على القراءة» سببًا لعدم الرجوع إلى المصادر المادية في 3% من المشاكل، وهي نسبة أعلى مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى، لكنها لا تزال محدودة. وأفاد الذين لم يتلقوا أي تعليم بأنهم لم يكونوا على علم بإمكانية الرجوع إلى مصادر، أو أنهم لا يمتلكون خدمة إنترنت، أو لا يستطيعون القراءة، وذلك بنسبة أعلى من غيرهم، إلا أن هذه النتائج يجب تفسيرها بحذر نظرًا لصغر حجم هذه المجموعة.

14 النسب المئوية المتوسطة للمشاكل التي أُبلغ عنها كانت على النحو التالي:35% في الشرق، 27% في الغرب، و15% في الجنوب؛ 30% بين العرب، مقابل 15% لغير العرب؛ 33% لدى النساء، مقابل25% لدى الرجال؛ 31% في الأسر منخفضة الدخل، و29% في الأسر متوسطة الدخل؛ و20% في الأسر منخفضة الدخل (تكرار الفئة).

15 يختلف عدد المشكلات التي واجهتها المجموعات. ولتيسير المقارنة بينها، جرى احتساب النسبة المئوية للمشكلات التي أبلغ كل مشارك عن اتخاذ إجراء معين بشأنها أو إبداء سبب محدد لها. وبهذه الطريقة، لا يؤثر عدد المشكلات لكل وحدة (فرد أو مجموعة) في تحليل الفروق بين الوحدات. ولهذا السبب، تُعرض النسب المئوية المتوسطة لكل مجموعة بدلًا من العدد المتوسط للمشكلات في كل مجموعة.

16 بالإضافة إلى ذلك، توجد فروق في: "لم أعتقد أن الأمر يستحق ذلك" (يزداد الإبلاغ مع ارتفاع مستوى التعليم) و"اعتقدت أن الأمر سيستغرق الكثير من الوقت" (نسبة أعلى من المشاكل لدى الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط).

التعامل مع المشاكل القابلة للتقاضي: استشارة مستشار

التحدث إلى أحد المستشارين يمكن أن يساعد الساعي إلى العدالة في فهم مشكلة قابلة للتقاضي فهمًا أفضل أو إيجاد حل لها. وقد طُلب من المستجيبين في المسح أن يوضِّحوا هل تواصلوا مع مستشار للحصول على مساعدة أو مشورة أو تمثيل قانوني في كل مشكلة واجهوها. ولفهم مسارات العدالة بأكبر قدر من الشمول، لم تقتصر هذه الدراسة على المستشارين القانونيين، بل شملت فئات مختلفة من الأفراد والمؤسّسات، كما هو موضح في الجدول 2 أدناه.

الجدول 2 فئات المستشارين المشمولة في مسح تيسر العدالة في ليبيا.

لا مستشار	الذين لم يلجؤوا إلى أي مستشار
الشبكة الشخصية	الأسرة، الأصدقاء، والمعارف أشخاص ذوو نفوذ
جهات دينية وعرفية	شيخ دين أو مؤسّسة دينية شيخ قبيلة أو لجنة عرفية
جهات عامة أو حقوقية	موظف حكومي أو جهة حكومية منظمة حقوق إنسان
مستشارون قانونيون	محامٍ عام محامٍ خاص
أخرى	أخرى

عندما استشار الليبيون الذين يعانون من مشكلة مستشارًا، كان أحد أفراد «شبكتهم الشخصية» هو الخيار الأكثر شيوعًا. استشاروهم في مشكلة واحدة تقريبًا من أصل ثلاث مشاكل. أما ثاني أكثر المستشارين شيوعًا عامةً، وهو «محامٍ»، جرى الاتصال به في مشكلة واحدة فقط من أصل عشر مشاكل. وكان الاتصال بمحامين خاصين في حوالي 7% من جميع المشاكل، مما يجعلهم أكثر شيوعًا من المحامين العموميين الذين لم يقع الاتصال بهم إلا في 2% فقط من جميع المشاكل.

هناك اختلافات في استشارة المستشارين بين أنواع المشاكل المختلفة، كما هو موضح أدناه في الشكل 5. وتبرز «المشاكل الأسرية» على وجه الخصوص. استشار الليبيون الذين يعانون من مشاكل أسرية محاميًا في 38% من المشاكل، وهي نسبة أعلى بكثير من فئات المشاكل الأخرى. كما أن 31% فقط ممن لديهم مشكلة أسرية لم يستشيروا أي مستشار، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمشاكل أخرى. استشير الزعماء الدينيون والعرفيون أكثر في المشاكل المتعلقة بالجريمة، في حين استُخدمت الشبكات الشخصية أكثر في المشاكل المتعلقة بالحريات الشخصية والمواطنة والهوية. وكانت المنظمات العامة ومنظمات حقوق الإنسان هي الأكثر اتصالًا بقضايا المواطنة والهوية، وهو أمر قد لا يكون مفاجئًا نظرًا لطبيعة تلك المشاكل.

عندما استشار الليبيون مستشارًا لمساعدتهم في حل مشكلة واجهوها، كانت الشبكة الشخصية –مثل الأسرة والأصدقاء والمعارف– الخيار الأكثر شيوعًا بفارق كبير. فقد رجعوا إليهم فيما يقارب ثلث المشاكل. أما المحامي، فقد كان ثاني أكثر المستشارين شيوعًا، فتواصلوا معه في حالة واحدة فقط من كل عشر حالات تقريبًا. تواصلوا مع محامين خاصين في حوالي 7% من جميع الحالات، مما يجعلهم أكثر شيوعًا من المحامين العموميين الذين تواصلوا معهم في 2% فقط من الحالات. لم يُتواصَل مع أي مستشار في 48% من مجموع المشكلات.

علاوة على ما سبق، ترتبط عدة خصائص شخصية باستشارة المستشارين[17]. على مستوى عموم السكان، يُستشار المساعدون في متوسط 48% من المشكلات لكل فرد. ومع ذلك، الأشخاص في الأسر ذات الدخل المرتفع، والذين لم يتعرضوا للنزوح من قبل، والذين يعيشون في غرب ليبيا، كانوا أكثر ميلًا إلى استشارة مستشارين. والذين يواجهون صعوبات كبيرة في تلبية احتياجات أسرهم تواصلوا مع مستشار في 37% فقط من مشاكلهم في المتوسط. أما الذين يمكنهم الادخار من دخلهم، فقد ارتفعت عندهم هذه النسبة ارتفاعًا ملحوظًا إلى 54% في المتوسط. أما الذين نزحوا، فقد استشاروا مستشارًا في 39% من مشاكلهم في المتوسط، مقارنةً بـ 49% ممن لم يسبق لهم النزوح. ورغم أن الفرق أقل حدة، إلا أن هناك فرقًا إقليميًا أيضًا: فقد استشار المقيمون في الشرق مستشارًا في 42% من مشاكلهم في المتوسط، مقارنةً بـ 49% لدى من يعيشون في الغرب. أخيرًا، هناك فرق بين الرجال والنساء، في المتوسط، لم يتواصل الرجال مع أي مستشار في 53% من مشكلاتهم، مقابل 46% لدى النساء، غير أنّه لا توجد أدلة إحصائية على أنّ النساء لجأن إلى المستشارين بنسبة أعلى من الرجال[18].

17 يختلف عدد المشاكل التي يواجهها الأفراد بين المجموعات. ولهذا السبب، حُسِبت نسبة المشاكل التي اتُّخِذ فيها إجراء معين للمقارنة بين المجموعات. وبهذه الطريقة، لا يؤثر عدد المشاكل لكل وحدة (فرد، مجموعة) في تحليل الاختلافات في الإجراءات المتخذة.

18 قد يعود هذا لأسباب متنوعة، منها العوامل المضمونية وخصائص البيانات. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الرجال والنساء في نسبة المشاكل التي لم يُجَب فيها عن هذا السؤال.

الشكل 5 النسبة المئوية للمشاكل التي شهدت استشارة مستشار. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

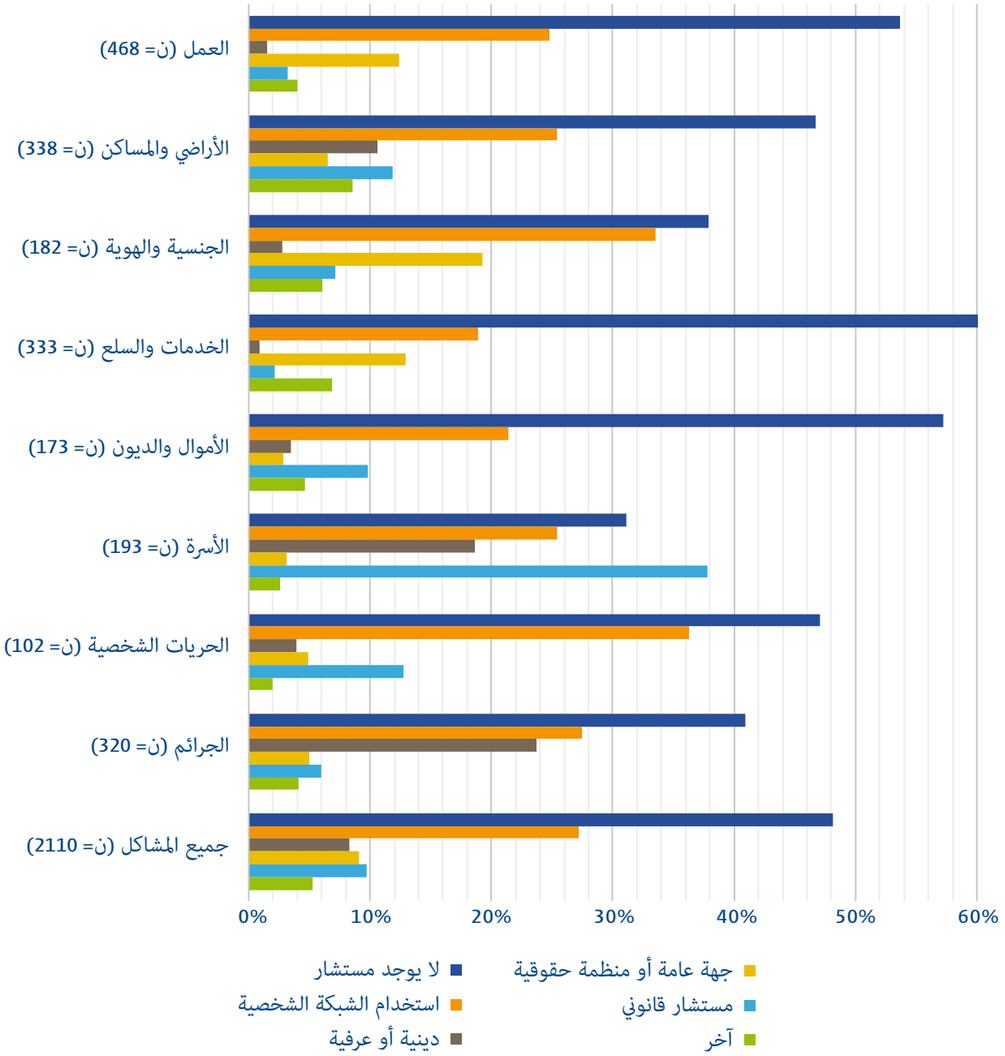

بعض المستشارين استُعين بهم بوتيرة أعلى من قِبل بعض الفئات من الناس مقارنةً بغيرهم. مَنْ يعيشون في الغرب، ومَنْ لم يسبق لهم النزوح، وأصحاب الدخل المرتفع كانوا أكثر ميلًا إلى الاعتماد على «شبكاتهم الشخصية». في المتوسط، استعان الليبيون في الغرب بمستشارين من شبكاتهم الشخصية في 26% من المشاكل، مقارنة بـ 23% في الجنوب و18% في الشرق. أما النازحون، فقد لجأوا إلى شبكاتهم الشخصية في 19% من المشاكل القابلة للتقاضي التي واجهوها في المتوسط، مقابل 25% لدى غير النازحين. وبالنسبة إلى الدخل، فإن أصحاب الدخل المنخفض استندوا إلى شبكاتهم الشخصية في أدنى نسبة من المشاكل في المتوسط، إلا أن أصحاب الدخول الأعلى ليسوا بالضرورة هم الأكثر اعتمادًا على هذه الشبكات.

تختلف استشارة «المستشارين الدينيين أو العرفيين» بحسب الفئة العمرية ومستوى الدخل. تواصل مَنْ تتراوح أعمارهم بين 35-44و45-54 عامًا مع هؤلاء المستشارين في متوسط 10% و12% من المشكلات على التوالي، مقارنة بـ 4% فقط في المتوسط للفئة العمرية من 18 إلى 24 عامًا. كما يرتبط وجود دخل كافٍ لتغطية الاحتياجات باللجوء إلى المستشارين الدينيين أو العرفيين. فقد تواصل الأشخاص في ليبيا الذين يغطي دخلهم احتياجاتهم مع هذا النوع من المستشارين في 9% من المشكلات في المتوسط، مقارنةً بـ 7% لِمَنْ يواجهون صعوبات في تغطية احتياجاتهم.

ويرتبط التعليم والدخل باستشارة «المستشارين القانونيين». فَمَنْ لم ينالوا أي نصيب من التعليم المؤسسي نادرًا ما يلجؤون إلى المحامين؛ إذ لم يفعلوا ذلك إلا في أقل من 1% من المشاكل، إلا أن حجم هذه الفئة صغير[19]، وهذا يستدعي الحذر في تفسير هذه النتيجة. وكانت أعلى نسبة للاستعانة بالمحامين لدى من نالوا تعليمًا ابتدائيًّا أو إعداديًّا، فقد استشاروا مستشارًا قانونيًا في 11% من مشاكلهم في المتوسط، أما من نالوا تعليمًا أعلى من ذلك، فقد بلغ المتوسط 8%. أما من حيث الدخل، فإن أصحاب الدخل المتوسط كانوا الأكثر استعانةً بالمحامين[20]، فقد استشاروهم في 10% من المشاكل في المتوسط. وعند النظر إلى مدى كفاية الدخل لتغطية احتياجات الأسرة، فإن من يستطيعون الادخار من دخلهم استشاروا محامين في أعلى نسبة من المشاكل، بمتوسط 11%، في مقابل 5% فقط لدى من يواجهون بعض الصعوبات في تغطية احتياجاتهم.

أما من يستطيعون تغطية احتياجاتهم دون القدرة على الادخار، ومن يواجهون صعوبات كبيرة، فقد استشار كل من المجموعتين محاميًا في نحو 8% من المشاكل في المتوسط.

أما استشارة «الجهات العامة أو منظمات حقوق الإنسان»، فهي مرتبطة فقط بحالة النزوح. إذ استشار النازحون هذه الجهات في 5% من المشاكل، مقارنة بـ 9% لدى غير النازحين. ولا ترتبط الأصول العرقية باستشارة المستشارين، سواءً بشكل عام أو حسب نوع المستشار. هذا يعني، استنادًا إلى هذه البيانات، أنه لا توجد فروق بين المنتمين إلى مجموعات عرقية مختلفة في استشارة المستشارين أو في نوع المستشارين الذين يُلجَأ إليهم.

أسباب عدم اللجوء إلى مستشار

في نحو نصف المشاكل، لم يُستشَر أي مستشار. وتُعرض الأسباب لعدم القيام بذلك في الشكل 6. في 14% من المشاكل التي لم يُستشَر فيها مستشار، كان السبب هو أن «المشكلة قد حُلّت دون الحاجة إلى ذلك». كما أُشير في 12% من المشاكل إلى أن عدم استشارة مستشار يعود إلى اعتقاد الشخص المعني أن ذلك «سيستغرق وقتًا طويلًا». وفي نفس النسبة من المشاكل أفاد المبحوثون بأن سبب عدم استشارتهم لمستشار هو اعتقادهم أن ذلك «لن يُحدث فرقًا في النتيجة».

19 فقط 3.5% من المستجوبين (حجم العينة= 3975) لم يكملوا أي تعليم. من بين جميع المستجوبين الذين واجهوا مشكلة واحدة أو أكثر (عددهم 1397)، 2.6% لم يكملوا أي تعليم. من بين جميع المستجوبين (عددهم 3975)، فقط 0.9% واجهوا مشكلة ولم يكملوا أي تعليم، مما يجعل هذه المجموعة صغيرة نسبيًا.

20 من 2000 إلى 6000 دينار ليبي شهريًا.

الشكل 6 النسبة المئوية للمشاكل التي قُدِّم سبب فيها، من إجمالي عدد المشاكل التي لم يستشر فيها مستشار (n=1015). للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

توجد فروقات مختلفة في أسباب عدم التواصل مع مستشار بين فئات الناس، لكنها عمومًا ليست كبيرة جدا[21].
أكبر هذه الفروقات تظهر في النسبة المتوسطة للمشاكل التي أُشير فيها إلى «الخوف من الإضرار بالعلاقة مع الطرف الآخر» بوصفه سببًا لعدم استشارة مستشار. هذه النسبة كانت أعلى في الجنوب (14%) مقارنةً بالغرب (7%) والشرق (3%). بين العرب (8%) مقارنة بغير العرب (2%)؛ لدى الأشخاص من الأسر ذات الدخل المرتفع (13%)، مقارنة بأصحاب الدخل المتوسط (9%)، والمنخفض (4%)؛ وفي الفئة العمرية 25-34 سنة (8%) مقارنة بالفئة 18-24 سنة (2%)؛ وبين من لا ينالوا أي تعليم (19%) مقارنةً بمن لديهم تعليم ثانوي (5%) وابتدائي (2%)، ولكن ينبغي تفسير النتائج المتعلقة بالتعليم بحذر؛ لصغر حجم عينة هذه الفئة.

21 الأسباب التي لا تشير إلى مشاكل تتعلق بتيسر الوصول إلى المستشارين لم تُناقش في هذا التقرير. وتشمل هذه الأسباب ما يلي: الاعتقاد بأن الطرف الآخر كان محقًا، حُلّت المشكلة دون الحاجة إلى التواصل مع مستشار، أو أن المشكلة لم تكن مهمة بالقدر الذي يستدعي الاستشارة. أيضًا، "سبب آخر" لم يُناقش لأنه يصعب تفسير النتائج هنا بسبب عدم وجود معلومات إضافية حول الموضوع.

أما الاعتقاد بأن استشارة مستشار «لن تُحدث فرقًا»، فقد ذُكر هذا السبب بنسبة أكبر من قبل: الأشخاص من الأسر ذات الدخل المتوسط (17% من المشاكل في المتوسط)، مقارنة بأصحاب الدخل المنخفض (10%) والمرتفع (2%)، والحاصلون على تعليم ثانوي (12%) أو جامعي (15%)، مقارنةً بمن لم يحصلوا على تعليم (5%) أو من حصلوا على تعليم ابتدائي (7%).

لعدم استشارة مستشار أسباب مختلفة تتعلق «بمخاوف عملية»، مثل الاستثمار المتوقع من حيث المال والوقت، والمسافة إلى المستشار. ذَكَرَ «النفقاتِ المتوقعة» أكثر مَنْ يعيشون في أسر ذات دخل منخفض، ومَنْ تتراوح أعمارهم بين 35-44 عامًا، ومَنْ ينخفض مستوى تعليمهم. فقد أشار الأشخاص في الأسر ذات الدخل المنخفض إلى هذا السبب في 10% من المشاكل في المتوسط، مقارنة بنسبة 5% فقط للأسر ذات الدخل المتوسط والعالي. أما مَنْ تتراوح أعمارهم بين 35-44 عامًا، فقد بلغ متوسط نسبة المشاكل التي ذُكر فيها هذا السبب 13%، مقارنة بـ 7% أو أقل لبقية الفئات العمرية. وفيما يتعلق بعدم التعليم بوصفه سببًا لعدم الاستشارة، فإن النسبة المئوية المتوسطة للمشاكل التي أُشير فيها إليه أعلى بكثير (29%) لدى مَنْ لم يُكملوا أي مستوى تعليمي، مقارنة بمستويات التعليم الأخرى، بمتوسطات بلغت 11% للتعليم الابتدائي، و6% للثانوي، و5% للمؤهل الجامعي وما فوق.

غالبًا ما ذكر الأشخاص في الأسر ذات الدخل المتوسط أن «المستشار كان بعيدًا جدًا». ذُكرت المسافة سببًا لعدم استشارة مستشار في 7% من المشاكل في المتوسط للأسر ذات الدخل المتوسط، مقارنة بـ 4% للأسر ذات الدخل المرتفع و2% للأسر ذات الدخل المنخفض. بالمقارنة مع النساء، وجد الرجال أيضًا أن المستشارين كانوا بعيدين جدًا بشكل أكثر تكرارًا، بالإضافة إلى أنهم ذكروا أن استشارة مستشار ستستغرق وقتًا طويلًا في نسبة أعلى من المشاكل. ذُكر «استثمار الوقت» في 13% من المشاكل في المتوسط للرجال، مقارنة بـ 9% للنساء، وذُكرت المسافة في 5% من المشاكل في المتوسط للرجال و2% للنساء. أمَّا مَنْ تتراوح أعمارهم بين 35-44 عامًا، فذُكر الوقت اللازم لاستشارة مستشار في نسبة مرتفعة نسبيًا بلغت 19% في المتوسط، مقارنة بـ 9% لمن تتراوح أعمارهم بين 18-34 عامًا.

بالنسبة إلى الأسباب الأخرى، فإن الفروقات بين المجموعات صغيرة جدًا. أفاد مَنْ تتراوح أعمارهم بين 35-44 عامًا، ومَنْ لم يُكملوا أي مستوى تعليمي، والسكان في الغرب بأنهم اعتقدوا أن الأمر سيكون مجهدًا في نسبة أعلى قليلًا من المشكلات. كما ذكر الرجال ومَنْ يعيشون في الغرب الخوفَ سببًا لعدم استشارة مستشار في نسبة أعلى بقليل من المشاكل في المتوسط. كما أن الرجال ومَنْ يواجهون صعوبات كبيرة في تلبية احتياجاتهم ذكروا عدم معرفتهم بكيفية استشارة مستشار في نسبة أعلى قليلًا من المشاكل في المتوسط. أخيرًا، أما عدم الاعتقاد أن الأمر ضروري، فقد ذكره الرجال في نسبة أعلى قليلًا من المشاكل وكذلك مَنْ لم يكملوا أي تعليم أو مَنْ أكملوا البكالوريوس أو أعلى.

التعامل مع المشاكل القابلة للتقاضي: إجراءات ومؤسّسات حل النزاعات

إلى جانب جمع المعلومات واستشارة مستشار، يمكن لِمَنْ يواجهون مشكلة أن يتخذوا مجموعة متنوعة من الإجراءات بهدف حل نزاعهم. عند الإبلاغ عن مشكلة، طُلب من المستجوبين في المسح أن يوضحوا الإجراءات التي اتخذوها استجابةً لمشكلتهم. ويعرض الشكل رقم 7 أدناه نظرة عامة على هذه الإجراءات المتخذة.

الشكل 7 الإجراءات المتخذة نحو حل النزاع حسب نوع المشكلة. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

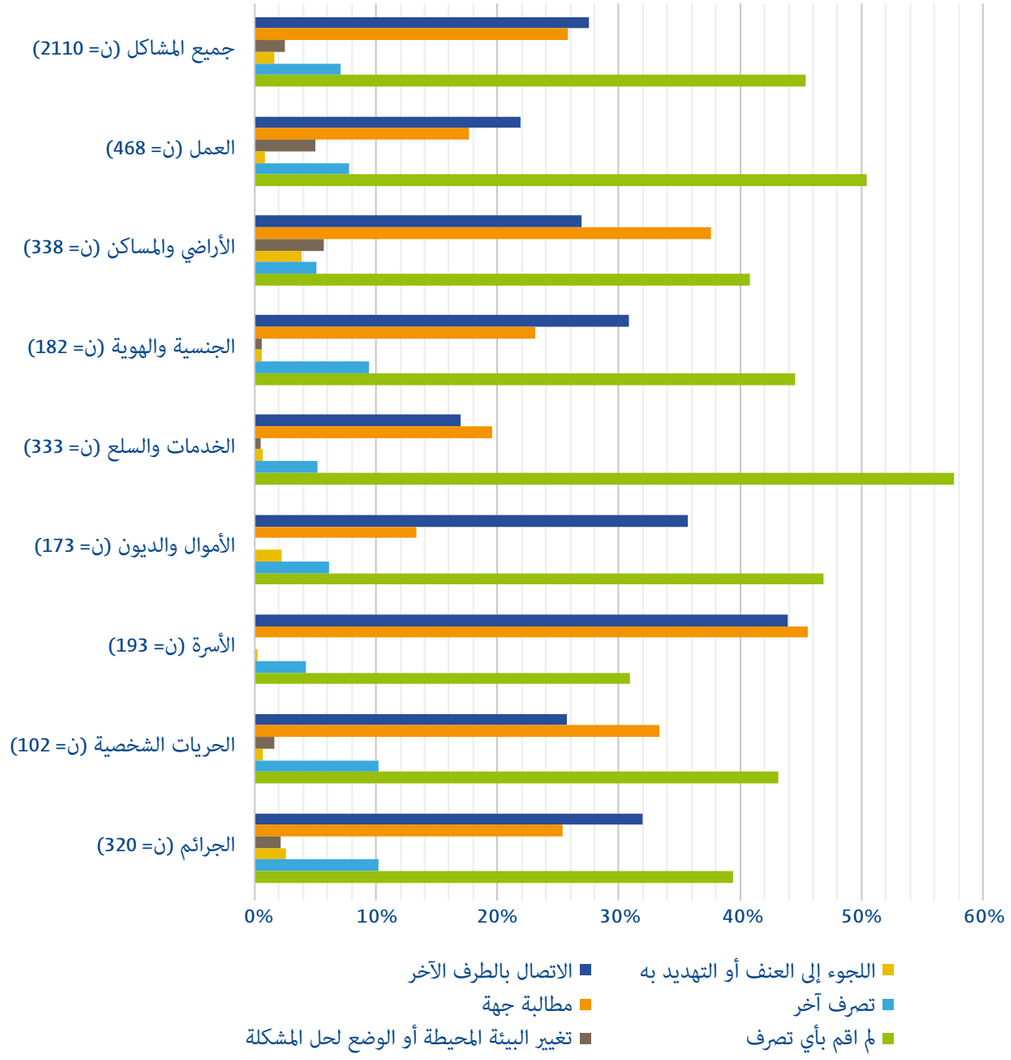

اتخذ الناس في ليبيا إجراءات مختلفة في مواجهة أنواع مختلفة من المشاكل. كثيرٌ مِمَّن يواجهون مشكلة قابلة للتقاضي في ليبيا لم يتخذوا أيًّا من الإجراءات المدرجة بوصفها جزءًا من مشكلتهم أو حلها. وعندما اتخذوا إجراءً، كان «الاتصال بالطرف الآخر» هو الخيار الأكثر شيوعًا في جميع المشاكل إلا المشاكل العائلية. فمن بين مَنْ واجهوا مشكلة عائلية، اتصل حوالي ثلثهم بالطرف الآخر، وحوالي ثلث آخر لم يتخذوا أيًّا من الإجراءات المدرجة استجابةً لمشكلتهم. في أكثر من 1 من كل 4 مشاكل، اتصل الناس في ليبيا بمؤسّسة[22]. وفي 45% من المشاكل عامةً إلا المشاكل العائلية لم يُتَّخَذ أي إجراء، وهذه هي الاستجابة الأكثر شيوعًا. يمكن العثور على أسباب عدم اتخاذ إجراء نحو حل النزاع في الشكل 8 أدناه. وكان «عدم توقع نتائج مرضية» السبب الأكثر ذكرًا بشكل كبير. أُبلغ عن هذا السبب فيما يقرب من 1 من كل 3 مشاكل لم يُتَّخَذ أي إجراء فيها.

الشكل 8 نسبة المشاكل التي ذُكر فيها سبب، من بين عدد المشاكل التي لم يُتخذ بشأنها أي إجراء. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

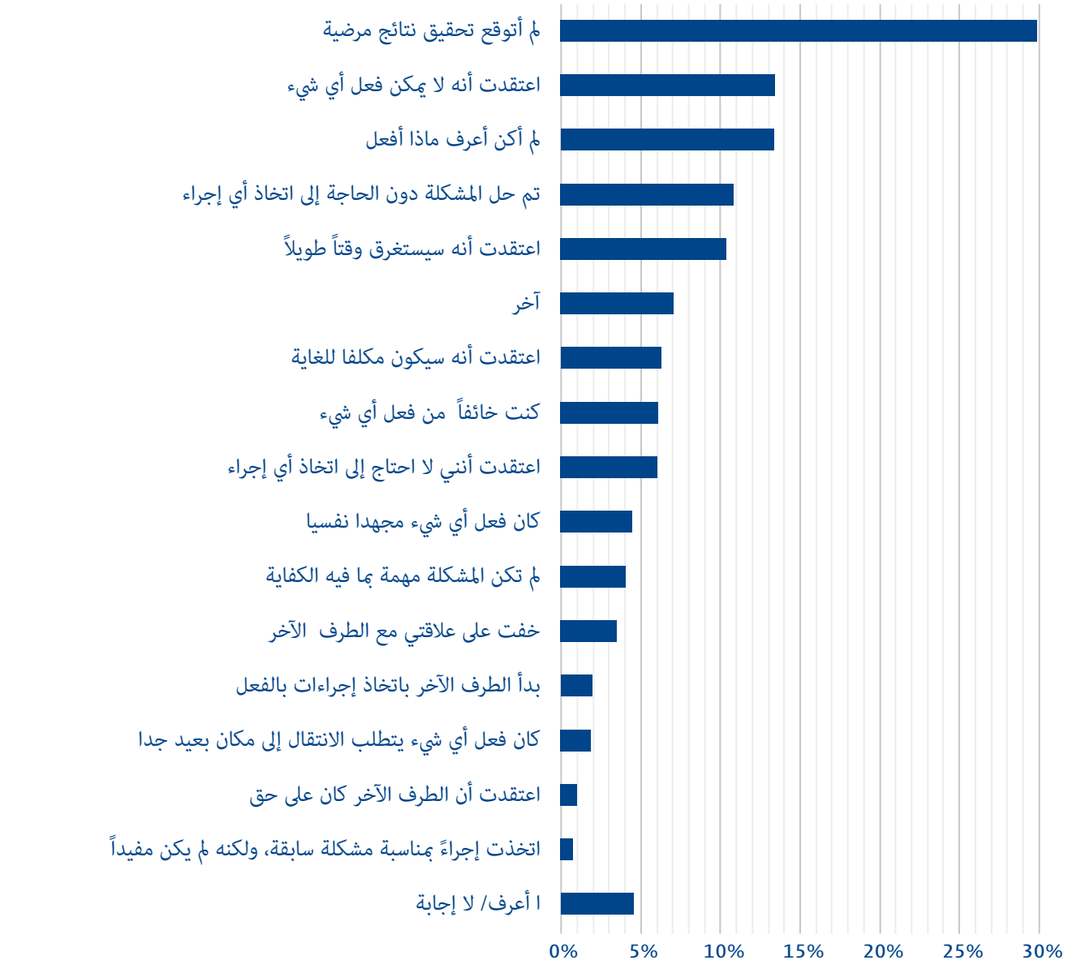

في 26% من جميع المشاكل، شاركت مؤسّسة في محاولة حل المشكلة. بالنسبة إلى هذه المشكلة الأقدم، طُلب من المستجوبين اختيار المؤسّسات التي قدموا مشكلتهم إليها من قائمة المؤسّسات الخاصة بالتحكيم أو التفاوض أو الوساطة أو التوفيق. ولأغراض التحليل، جرى تصنيف هذه المؤسّسات كما هو موضح في الجدول 3.

22 منها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والشرطة، والجهات الأخرى، حيث يمكن للمستجيب تحديدها.

الجدول 3 تصنيف مؤسّسات العدالة المدرجة في مسح تيسر العدالة في ليبيا.

لا شيء	**لا شيء**	لم تُعرض المشكلة على أي طرف للتحكيم أو التفاوض أو الوساطة أو التوفيق
رسمي	**قضائي**	محكمة لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي
	إداري	النيابة العامة الشرطة جهة أو هيئة مخولة رسميًا مسار طعن رسمي تابع للطرف الآخر أعضاء من مجلس النواب أو المجلس الأعلى للدولة أعضاء من المجلس البلدي
عرفي/ ديني	**عرفي/ ديني**	عملية حل نزاع عرفية سلطة دينية وساطة أو توفيق أو تحكيم
أخرى	**أخرى**	أخرى

كما هو موضح في الشكل 9 أدناه، في معظم الحالات، لم يبلغ الناس في ليبيا عن أقدم مشاكلهم إلى أي مؤسّسة عدلية. ركزت الأقسام السابقة على المشكلات التي تم تحديدها في جزء "الفرز" من الاستبيان، حيث يمكن للأفراد الإبلاغ عن عدة مشكلات. لذلك، يمكن ربط فرد واحد بعدة مشكلات. هنا، يتحول التركيز إلى أقدم مشكلة تم الإبلاغ عنها، ولا يمكن للفرد الواحد أن يكون لديه سوى مشكلة واحدة (الأقدم). من بين جميع أنواع المشاكل، كانت «المؤسّسات القضائية» الأكثر مشاركة في المشاكل المتعلقة بالأسرة، وكانت «المؤسّسات الإدارية» الأكثر مشاركة في المشاكل المتعلقة بالحريات الشخصية. وكان تدخُّل «المؤسّسات غير الرسمية» الأعلى في قضايا الجرائم.

يوجد بعض الاختلافات بين المجموعات في المؤسّسات التي جرى مشاركتها في أقدم مشكلة. شاركت المزيد من النساء، ومَنْ يعيشون في الشرق، ومَنْ يعيشون في أسر ذات دخل متوسط مع مؤسّسة أو أكثر في أقدم مشكلة لهم[23]. عند النظر بشكل أكثر تفصيلًا إلى الأنواع المحددة لمؤسّسات العدالة، نجد أن 12% من النساء لجأن إلى «المؤسّسات القضائية» مقارنة بـ 9% من الرجال. استعان الأشخاص في الشرق «بالمؤسّسات الإدارية» أكثر، فقد استعان بها 17% منهم، مقارنة بـ 9% في الغرب و8% في الجنوب. أكثر مَنْ يعيشون في أسر ذات دخل متوسط، والنساء، ومَنْ حصلوا على شهادة بكالوريوس أو أعلى، استعانوا «بالمؤسّسات غير الرسمية»[24]. استعان 12.5% من غير العرب «بمؤسّسات أخرى» لم تدرج في قائمة الخيارات، مقارنة بـ 4% من العرب. لا توجد دلائل على وجود اختلافات في مشاركة مؤسّسات العدالة بين الأعمار المختلفة، ولا بين مَنْ هُجِّروا أو لم يُهجَّروا.[25]

23 36% من النساء مقارنة بـ 26% من الرجال؛ 38% من الأشخاص في الشرق مقارنة بـ 28% من الأشخاص في الغرب؛ 35% من الأسر ذات الدخل المتوسط مقارنة بـ 25% من الأسر ذات الدخل المنخفض.

24 12% من الأشخاص في الأسر ذات الدخل المتوسط مقارنة بـ 6% من الأشخاص في الأسر ذات الدخل المنخفض؛ 11% من النساء مقارنة بـ 6% من الرجال؛ 10% لحملة البكالوريوس فما فوق، مقارنة بـ 4% لمن لم يتجاوزوا التعليم الابتدائي.

25 الاختلاف في نسبة العرب وغير العرب الذين تواصلوا مع مؤسّسات العدالة في فئة "أخرى" هو اختلاف ذو دلالة إحصائية، ولكن هذا النتيجة تعتمد على مجموعة صغيرة من المستجيبين (عددهم 10).

الشكل 9 استخدام مؤسّسات العدالة حسب نوع المشكلة. للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

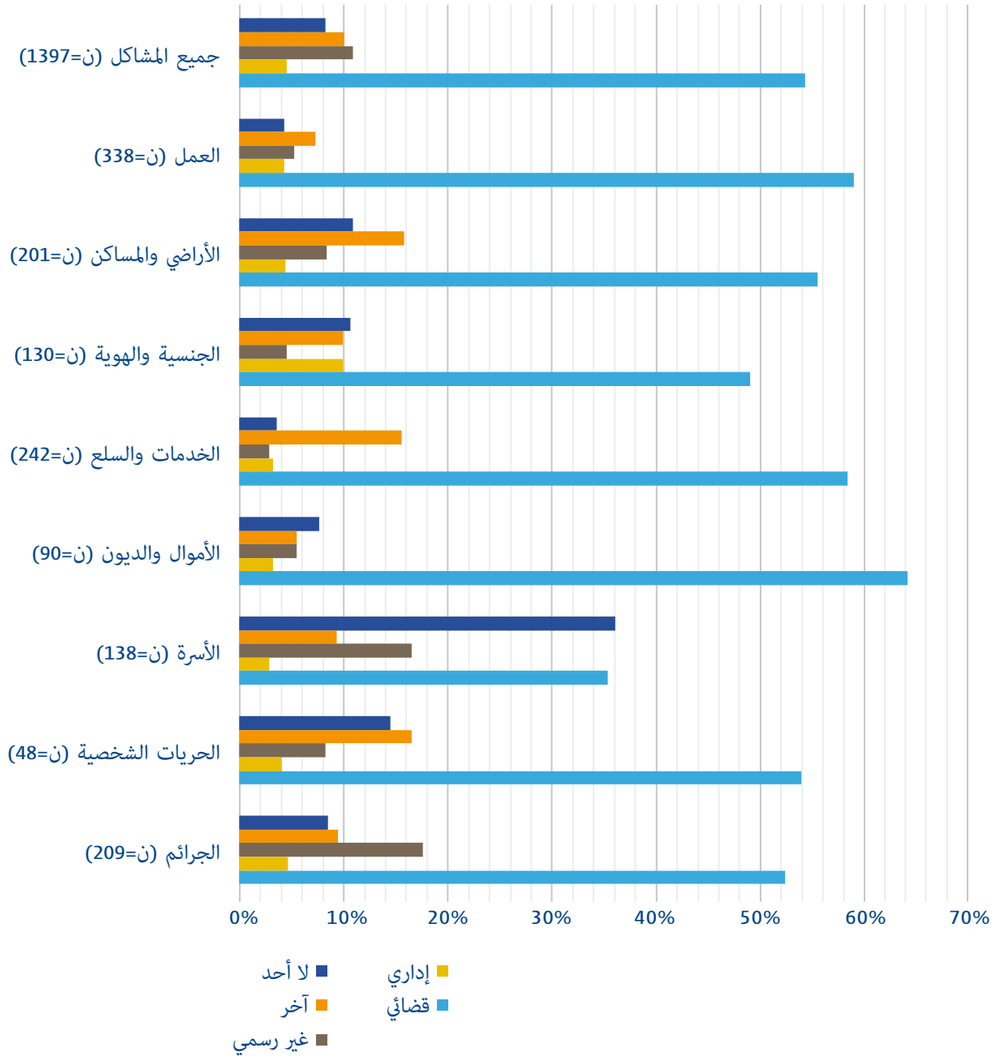

أسباب عدم اللجوء إلى مؤسّسة عدلية

أكثر من نصف مَنْ واجهوا مشكلة واحدة على الأقل لم يرفعوا مشكلتهم الأقدم إلى مؤسّسة عدلية. من بين الأسباب الأكثر شيوعًا التي أُبلغ عنها لعدم القيام بذلك (كما هو موضح في الشكل 10) يمكن أن تكون عدة أسباب دالة على «محدودية الوصول إلى مؤسّسات العدالة». على سبيل المثال، أفاد 13% من الأشخاص «بعدم معرفتهم بكيفية» رفع مشكلتهم الأقدم إلى مؤسّسة، و11% «لم يعرفوا أي مؤسّسة». بالإضافة إلى ذلك، أفاد 12% من الأشخاص بعدم إشراك مؤسّسة في مشكلتهم الأقدم؛ لأنهم ظنوا أنه «لا توجد مؤسّسة ستستمع إلى قضيتهم». مقارنةً بالأسباب التي ذكرها الأشخاص في مجموعات مختلفة تظهر اختلافات عدة. فيما يلي بعض من أهم النتائج.

الشكل 10 نسبة المشاكل التي ذُكر فيها سبب، من إجمالي المشاكل التي لم يُتخذ فيها أي إجراء (عدد الحالات = 761). للمبحوثين اختيار أكثر من خيار واحد عند الإجابة.

أفاد مَنْ لم يُكملوا أي تعليم، وكذلك سكان الشرق، أنهم «لم يكونوا يعرفون عن أي من المؤسّسات» بنسبة أعلى بكثير. من بين جميع المشاكل الأقدم التي لم تُعرض على أي مؤسّسة، أبلغ 33% ممن لم يكملوا أي تعليم عن هذا السبب، مقارنةً بـ 18% ممن لديهم تعليم ابتدائي أو إعدادي، و9% و11% على التوالي ممن لديهم تعليم ثانوي أو تعليم عالٍ (بكالوريوس فأعلى).

أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد كان الفارق لافتًا؛ إذ أفاد 21% من سكان الشرق الذين لم يلجؤوا إلى مؤسّسة في مشكلتهم الأقدم بأنهم «لا يعرفون عن وجود أي مؤسّسة»، مقارنة بـ 10% في الغرب و4% فقط في الجنوب. كما أبلغ سكان الشرق، مقارنةً بالمناطق الأخرى، عن عدم معرفتهم بكيفية عرض المشكلة على مؤسّسة، أو عن تجارب سابقة سيئة، كأسباب لعدم اللجوء إلى المؤسّسات. فقد أبلغ 20% من سكان الشرق عن عدم معرفتهم «بكيفية التوجه إلى مؤسّسة»، مقابل 11% في الغرب و13% في الجنوب. أما «التجارب السابقة السيئة»، فقد أُبلغ عنها من قِبل 5% من سكان الشرق، مقارنة بـ 1% فقط في الغرب، ولم تُذكر على الإطلاق في الجنوب. يُشار كذلك إلى أن التجارب السابقة السيئة أُبلغ عنها بنسبة أعلى قليلًا من قبل النساء والحاصلين على درجة البكالوريوس أو أعلى[26]. ويجب التنويه إلى أن نتائج المجموعات المختلفة من حيث المستوى التعليمي والدخل يجب أن تُفسر بحذر نظرًا لصِغر حجم العينة في بعض الحالات.

من بين جميع غير العرب الذين لم يشاركوا أي مؤسّسة، أقر 9% منهم أن «التكاليف المرتفعة» سبب عدم مشاركة أي مؤسّسة، مقابل 2% من العرب[27]. وأفاد الرجال والأشخاص في الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط بشكل أكبر أنه «لا مؤسّسة ستسمع قضيّتهم». وذكر هذا السبب 13.5% من الرجال مقابل 8.5% من النساء اللاتي لم يشركن أي مؤسّسة في أقدم مشكلة لهنّ. بعض الأسباب التي أُبلغ عنها تتعلق «بالثقة في مشروعية المؤسّسات العدلية». أفادت 10% من النساء بعدم الثقة في المؤسّسة المعنية بوصفه سببًا لعدم استشارة أي مؤسّسة في مشكلتهم الأقدم، مقارنة بـ 6% من الرجال. أفاد 5% من النازحين أو الذين نزحوا سابقًا أن تدخل أي مؤسّسة في مشكلتهم الأقدم سيكون «محفوفًا بالمخاطر أو خطرًا»، في حين أُبلغ عن هذا السبب من قبل 1% فقط ممن لم ينزحوا قط من قبل. على الرغم من عدم التبليغ عن ذلك بشكل متكرر عموما، فقد عبّر غير العرب عن «شكوك حول مشروعية المؤسّسة» المعنية بشكل أكبر، كما عبر عنها مَنْ يعيشون في أسر ذات دخل مرتفع، والحاصلون على مؤهل جامعي.[28]

26 3%من النساء مقارنة بـ 1% من الرجال. 3% من حاملي البكالوريوس فما فوق، مقارنة بـ 0.3% ممن لديهم التعليم الثانوي أو ما فوق.

27 أحجام المجموعات لفئات الدخل صغيرة، مما يتطلب تفسيرًا حذرًا لهذه النتائج. 15% من الأشخاص في الأسر ذات الدخل المتوسط، مقارنة بـ 10% من الأسر ذات الدخل المنخفض و0% من الأسر ذات الدخل المرتفع الذين لم يشركوا أي مؤسّسة في أقدم مشكلة لديهم.

28 5% من غير العرب مقارنة بـ 1% من العرب. 4.5% للأسر ذات الدخل المرتفع، مقارنة بـ 1% للأسر ذات الدخل المتوسط و0% للأسر ذات الدخل المنخفض. 2.5% لحملة البكالوريوس فما فوق، مقارنة بـ 0% لجميع مستويات التعليم الأخرى.

نتائج المشاكل القابلة للتقاضي

للأسف، لا تفضي جميع مسارات العدالة إلى حل المشكلة الأولية. عند إجراء مسح تيسر العدالة في ليبيا، كانت نصف المشاكل تقريبًا لا تزال قائمة، ولم تُحل سوى مشكلتين من أصل خمس[29]. تظهر الاختلافات بين أنواع المشاكل في الشكل 11. وكانت المشاكل المتعلقة بالحريات الشخصية الأكثر حلًا، في حين أن معظم المشاكل المتعلقة بالسلع والخدمات، والديون والمال، والعمل كانت لا تزال مستمرة.

الشكل 11 حالة المشاكل حسب نوع المشكلة.

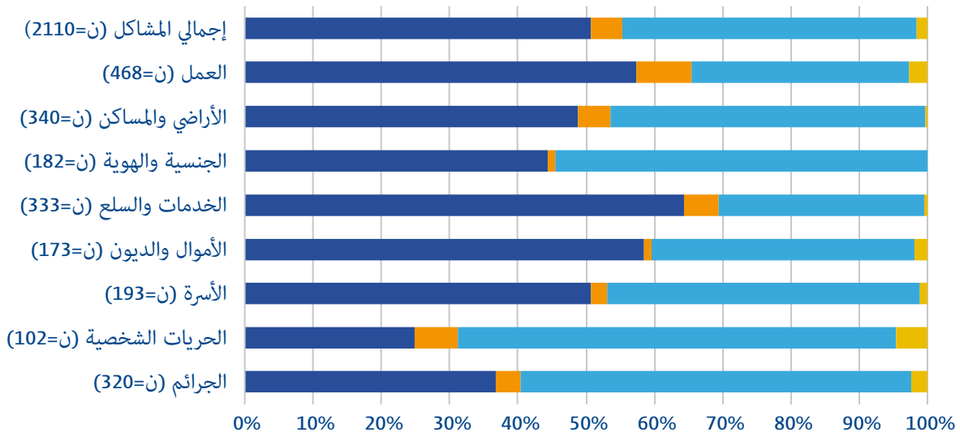

تظهر اختلافات في نسبة المشاكل التي جرى حلها بين المجموعات المختلفة، كما هو موضّح في الشكل 12. فعلى الرغم من أن النساء أشركّن مؤسّسات عدلية أكثر من الرجال، وأن الرجال استشاروا مستشارين بدرجة أقل فإنَّ «نسبة أقل من المشاكل التي واجهتها النساء حُلت». أمَّا الرجال، فحُلت نصف مشاكلهم، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز قليلًا واحدة من كل ثلاث مشاكل لدى النساء. ولذلك، كانت لدى النساء نسبة أكبر من المشاكل التي لا تزال قائمة مقارنة بالرجال. كما ظهرت «علاقة سلبية بين العمر وحل المشاكل»، فكلما زاد العمر، انخفضت نسبة حل المشاكل. وبالمقارنة مع مَنْ تبلغ أعمارهم 35 سنة فما فوق، سُجلت نسبة أعلى من حل المشاكل لدى من تقل أعمارهم عن 35 سنة.

كذلك، يرتبط «مستوى التعليم والدخل» بحل المشاكل. فقد تمكّن مُنْ لديهم مستويات تعليمية أعلى أو يعيشون في أسر ميسورة الحال من حل نسبة أكبر من مشاكلهم مقارنةً بالفقراء والأقل تعليمًا. وترتبط تجربة النزوح أيضًا بنسبة أقل من حل المشاكل؛ إذ لم تُحل سوى 35% من المشاكل التي واجهها نازحون حاليا أو ممن كانوا من النازحين، مقارنة بـ 45% من المشاكل التي واجهها أشخاص لم يسبق لهم النزوح. ويبدو أن «الإقليم» يقوم بدورٍ مهمٍ كذلك؛ إذ لم تُحل سوى 27% من المشاكل التي واجهها سكان شرق ليبيا، مقارنة بـ 44% في الجنوب، و48% في الغرب.

29 المشاكل التي لا تزال مستمرة في وقت المسح قد تُحل مستقبلا.

الشكل 12 النسبة المئوية للمشاكل التي جرى حلّها وتلك التي ما تزال قائمة، بحسب الفئات المختلفة.

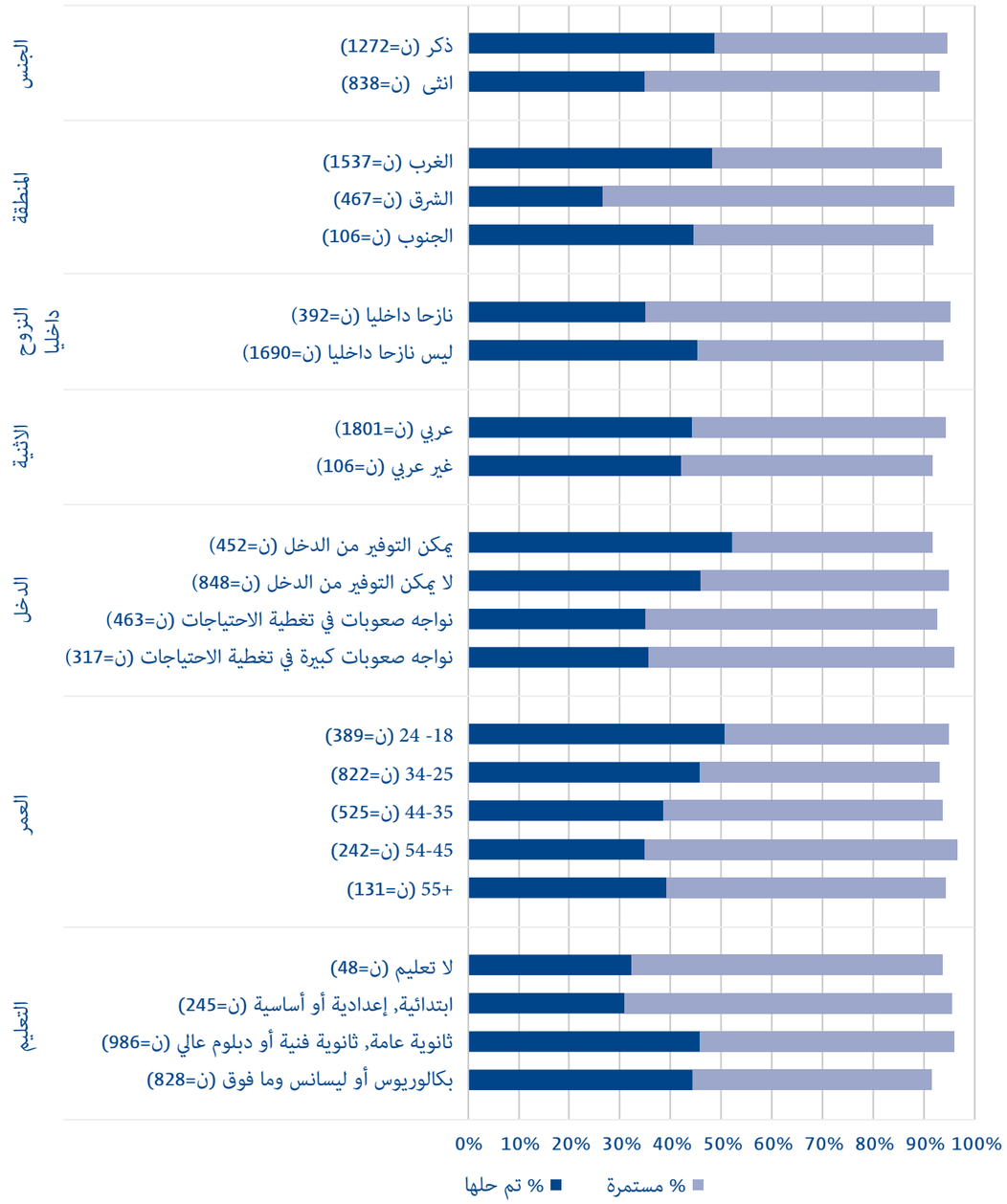

من اللافت أن «استشارة مستشار» ترتبط بوضع أقدم مشكلة واجهها الفرد. في الحالات التي لم تُستشر فيها أي جهة، كانت نسبة المشاكل التي ما زالت قائمة أعلى، كما كانت نسبة المشاكل التي تخلّى عنها جميع الأطراف أكبر، في حين كانت نسبة المشاكل التي حُلت أقل عند إجراء المسح. تبدو الاختلافات في حالة المشكلة أكثر وضوحًا في المشاكل التي جرت فيها استشارة الشبكة الشخصية، إذ حُلّ 57% من أقدم المشاكل التي شاركت فيها الشبكة الشخصية، مقارنة بـ 39% فقط من تلك التي لم تُستشر فيها هذه الشبكة.

وباستثناء المؤسّسات غير الرسمية، لا يبدو أن «إشراك مؤسّسات العدالة» التي تقدّم إجراءات لتسوية النزاع يرتبط بحالة المشكلة. وهذا يعني أنه عند وقت إجراء المسح، لم تكن المشاكل التي أُحيلت إلى مؤسّسات العدالة أكثر حلًّا أو استمرارًا من تلك التي لم تُحَل إليها. وبالنسبة إلى أقدم المشاكل التي جرى حلّها، سُئل المستجيبون عن الكيفية التي تحقّق بها هذا الحل. كما هو موضح في الشكل 13، حُلّت حوالي مشكلة من كل ثلاث عن طريق قرار أو تدخل من مؤسّسة.

وعلى عكس المؤسّسات الأخرى، فإن «إشراك المؤسّسات غير الرسمية» يرتبط فعلًا بحالة المشكلة. فعندما تدخلت مؤسّسة غير رسمية في أقدم مشكلة، كانت احتمالية حلّ المشكلة أقل، وغالبًا ما ظلت مستمرة حتى وقت إجراء المسح. فقد كانت 63% من أقدم المشاكل التي شاركت فيها مؤسّسة غير رسمية لا تزال قائمة، مقارنة بـ 50% من المشاكل التي لم تُشرك فيها هذه المؤسّسات. وفي الوقت نفسه، كانت نسبة المشاكل التي حُلّت أقل: حيث حُلّ 33% فقط من أقدم المشاكل التي تدخّلت فيها مؤسّسة غير رسمية، مقابل 44% من المشاكل التي لم تُشرك فيها هذه المؤسّسات. ومن بين جميع أقدم المشاكل التي جرى حلّها، أشار 9% من المستجوبين إلى أن الحل جاء نتيجة قرار أو تدخل من مؤسّسة غير رسمية.

وعند النظر في كيفية حلّ المشاكل، يتّضح أن أغلب أقدم المشاكل حُلّت من تلقاء نفسها (42%). وفي 16.6% من المشاكل الأقدم، جاء الحل نتيجة قرار أو تدخل من مؤسّسة (شبه) قضائية أو رسمية. كما حُلّت 16% من أقدم المشاكل من خلال اتفاق بين الأطراف، أو قيام أحد الأطراف بتنفيذ ما يطلبه الطرف الآخر بشكل مستقل، أو من خلال الابتعاد عن المشكلة. ونسبة أقل، 9%، حُلّت عن طريق اللجوء إلى سلطات عرفية أو دينية، أو باستخدام الوساطة. أما تدخل الشرطة أو النيابة أو الأجهزة الأمنية، فقد أدى إلى حلّ 7.5% من أقدم المشاكل التي جرى حلّها، ونتج الحل عن قرار أو تدخل من جهة أخرى في 4.3% من الحالات.

الشكل 13 كيفية حل المشكلة الأقدم (n=584).

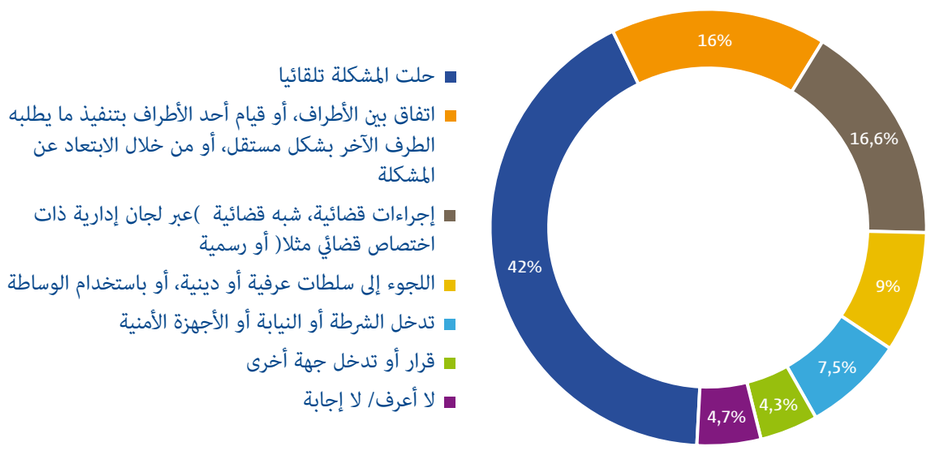

التصورات حول مؤسّسات العدالة، القلق القانوني، والكفاءة الذاتية القانونية

بالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالمشاكل وكيفية تعامل الناس معها في ليبيا، تضمّن المسح أسئلة حول آراء المستجوبين ومستوى الثقة في مختلف مؤسّسات العدالة. يُظهر الشكل 14 أدناه أن غالبية الناس يثقون بمؤسّسات العدالة بدرجات متفاوتة، إما ثقة كاملة، وإمّا إلى حدٍّ ما.

الشكل 14 الثقة في المؤسّسات على مقياس مكوّن من 4 درجات (n=3975).

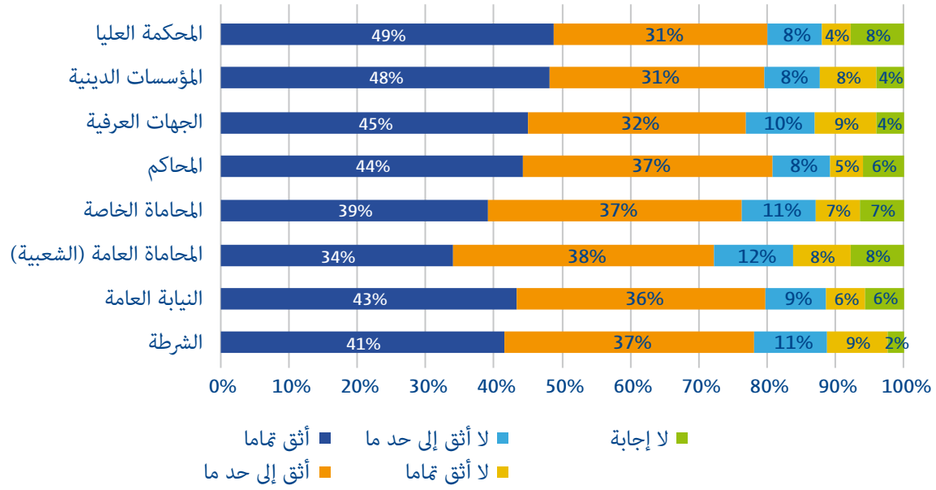

ويوضح الشكل 15 أدناه الفروقات في مستوى الثقة بين الأفراد الذين واجهوا مشاكل وأشركوا مؤسّسات معينة في التعامل معها[30]. يُظهر أن تجربة مواجهة مشكلة أو أكثر خلال السنوات الخمس الماضية ترتبط بانخفاض طفيف في الثقة بالمؤسّسات العدلية. فقد عبّر الأشخاص في ليبيا الذين مرّوا بمشكلة واحدة على الأقل عن ثقة أقل بعض الشيء في الشرطة، والنيابة العامة، والمحامين العامين، واللجان العرفية، والمحكمة العليا. أما الذين لجأوا إلى مؤسّسات الدولة لحل إحدى مشاكلهم، فقد أبدوا ثقة أقل في اللجان العرفية والمؤسّسات الدينية. كذلك، فإن الثقة في اللجان العرفية، والمؤسّسات الدينية، والمحامين العامين كانت أدنى لدى مَنْ استشاروا محاميًا.[31] من المهم التنويه إلى أنه لا يمكن استخلاص استنتاجات سببية من هذه البيانات. بمعنى آخر، لا يمكن تحديد ما إذا كانت الثقة المنخفضة بمؤسّسة معينة هي ما يدفع إلى تجنبها أو اللجوء إلى غيرها، أو ما إذا كان التعامل مع مؤسّسة ما هو ما يؤثر سلبًا أو إيجابًا في مستوى الثقة بها. يتطلب الفهم الأعمق لهذه العلاقة واتجاهها إجراءُ بحوث إضافية.

30 بالنسبة إلى تحليل المؤسّسات، ضُمِّن فقط مَنْ واجهوا مشكلة واحدة أو أكثر.

31 عند النظر في المتوسطات، يلاحظ أن هذه المجموعة تُظهر ثقة أعلى في المحامين الخاصين. ومع ذلك، عند النظر في توزيع الدرجات (الذي يعتبر أكثر ملاءمة بالنظر إلى المقياس) يختفي هذا التأثير.

الشكل 15 الاختلافات في مستوى الثقة بين الفئات. الفروقات غير الدالة إحصائيًا غير مشمولة.

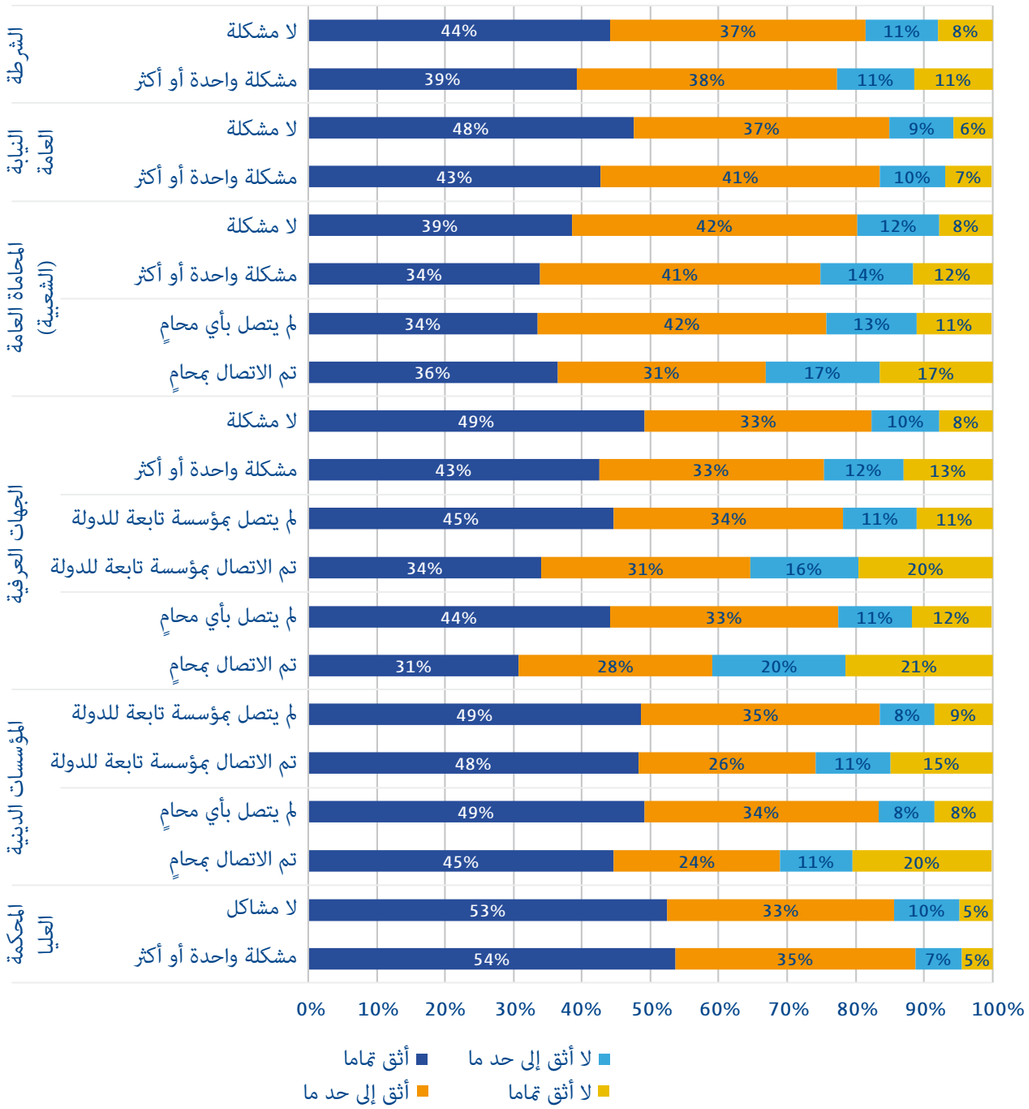

بالإضافة إلى الثقة في نظام العدالة، شمل المسح قياس مستوى القلق المرتبط بحل النزاعات القانونية والكفاءة الذاتية القانونية[32]. تضمنت البنود المستخدمة لقياس «القلق القانوني» أسئلة حول مدى شعور المستجيب بالخوف، والقلق، والثقة، وتجنب النزاع عند التعامل مع مشكلة قانونية كبيرة. أما «الكفاءة الذاتية القانونية»، فقد قيسَت من خلال مجموعة من الأسئلة حول القدرات الذاتية المبلغ عنها لدى المستجيب في التعامل مع مشاكل قانونية كبيرة. وقد قيس كلا المفهومين على مقياس من 0 إلى 100، حيث تعكس الدرجات الأعلى قلقًا أكبر وكفاءة ذاتية أعلى على التوالي.

32 استُخدم مقياسان طوّرهما واختبرهما كل من "بليسنيس" و"بالمر" (2018) لقياس هذين المفهومين. ويشمل كتابهما العناصر الدقيقة المدرجة لقياس كلا المفهومين.

يبلغ متوسط القلق القانوني بين الليبيين 49.5، في حين يبلغ متوسط الكفاءة الذاتية القانونية 69.0. وتُظهر الاختلافات في المتوسطات بين الفئات المختلفة، كما هو معروض في الشكل 16 أدناه، أن الأفراد الذين هم نازحون أو كانوا نازحين، والذين لديهم مستويات تعليم منخفضة، والشباب، وذوي الدخل المنخفض، وكذلك من يعيشون في الشرق، يعانون من «مستويات قلق أعلى». وتُعد الفروقات أكثر وضوحًا بين أصحاب الدخل المرتفع مقارنة بأصحاب الدخل المنخفض، وبين الذين أكملوا تعليمًا جامعيًا أو أعلى، مقارنةً بمن لم يتلقوا أي تعليم. أما الكفاءة الذاتية القانونية، فتُظهر النتائج أن الفروقات ليست كبيرة عمومًا، لكنّ النساء، والنازحين أو من كانوا نازحين، وذوي الدخل المنخفض، وذوي المستويات التعليمية الأدنى، وغير العرب، وكبار السن أبلغوا عن «مستويات أقل من الكفاءة الذاتية القانونية».

الشكل 16 متوسط درجات القلق القانوني والكفاءة الذاتية القانونية حسب الفئة. لم تُدرج الفروقات غير ذات الدلالة الإحصائية.

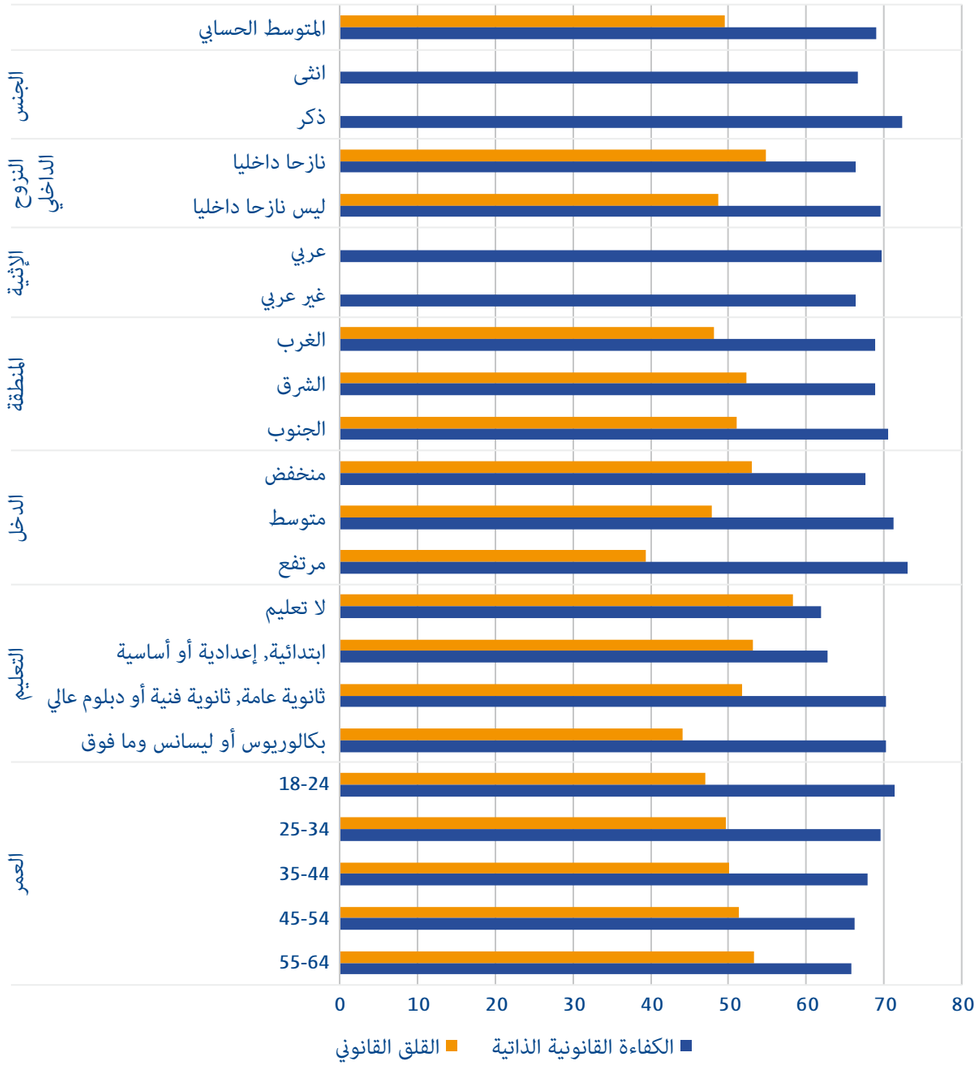

ويبيّن الشكل 17 الفروقات في مستويات القلق القانوني والكفاءة الذاتية القانونية بين مَنْ واجهوا أو لم يواجهوا مشكلة، وكذلك بين من لجؤوا إلى مؤسّسات معينة ومن لم يفعلوا[33]. الارتباط بين التعرض لمشكلة واحدة أو أكثر والكفاءة الذاتية القانونية واضح، فقد سجّل الذين واجهوا مشكلة درجات أقل من الكفاءة الذاتية القانونية. أما مَنْ تواصلوا مع الشرطة في مشكلة واحدة أو أكثر، فقد سجّلوا درجات أعلى من الكفاءة الذاتية القانونية مقارنة بمن لم يتواصلوا مع الشرطة. وسُجّلت مستويات أقل من القلق لدى من تواصلوا مع المحامين، أو مع مؤسّسات الدولة، أو مع مؤسّسات غير رسمية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة بين القلق القانوني والكفاءة الذاتية القانونية من جهة، وحالة المشكلات من جهة أخرى. حيث كان هناك ارتباط بين ارتفاع مستويات القلق القانوني، وبين ارتفاع نسبة المشكلات المستمرة[34] وانخفاض نسبة المشكلات التي جرى حلّها[35]. وفي المقابل، فإن ارتفاع مستويات الكفاءة الذاتية القانونية يقترن بزيادة نسبة المشكلات التي جرى حلّها[36]، وتراجع نسبة المشكلات المستمرة[37]. ومع ذلك تبقى هذه الارتباطات ضعيفة، وإن كانت ذات دلالة إحصائية.

الشكل 17 مستويات القلق القانوني والكفاءة الذاتية القانونية. استُبعِدت الفروقات غير الدالّة إحصائيًا.

33 في تحليل المؤسّسات ضُمن فقط مَنْ واجهوا مشكلة واحدة أو أكثر.

34 r=0.08, p<.005.

35 r=-0.096, p<.001.

36 r=0.233, p<.001.

37 r=-0.207, p<.001

الجزء الثاني: التقرير الفني للمسح

يستعرض هذا التقرير الجوانب المنهجية والفنية المتعلقة بالمسح الذي أجري في إطار مشروع «تيسر العدالة في ليبيا".

تصميم العينة

يناقش هذا القسم مجتمع الدراسة (المسح)، وحجم العينة، ومنهجية اختيارها.

مجتمع الدراسة بالمسح

استهدف المسح المقيمين في ليبيا ممن تبلغ أعمارهم 18 عاما فأكثر وقت تنفيذ المسح، بغض النظر عن جنسياتهم. وقد شمل المسح الأقاليم التاريخية الثلاثة في ليبيا: طرابلس، وبرقة، وفزان.

إطار المعاينة

استندت عملية اختيار العينة إلى أحدث تعداد سكاني متاح، وهو تعداد عام 2006. وقد اعتُمِد على هذا التعداد باعتباره المصدر الأحدث والأكثر موثوقية بشأن سكان ليبيا. فعلى الرغم من أن السلطات الليبية قامت بعد عام 2011 بعدة محاولات لإجراء تعداد سكاني شامل على المستوى الوطني، فإنَّ تلك المحاولات لم تُسفر عن نتائج مُرضية، بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد. وبذلك، يُمثل تعداد عام 2006 الإطار المرجعي الأكثر موثوقية للباحثين الاجتماعيين في تصميم دراساتهم الميدانية[38]. يقسم تعداد 2006 ليبيا إلى 22 شعبية (محافظة)، وتنقسم هذه بدورها إلى 667 محلة (منطقة محلية). وقد شمل المسح الشعبيات الاثنتين والعشرين دون استثناء.

حجم العينة

استُند في تحديد حجم العينة إلى الدراسة الرائدة التي أجرتها هايزل جين بعنوان "مسارات إلى العدالة: ما الذي يفعله الناس وما رأيهم في اللجوء إلى القانون "(1999)، فوُضع حجم العينة عند 4000 فرد. ويُعزى اختيار هذا الحجم الكبير إلى الرغبة في رفع احتمالية إدراج عدد كافٍ من الأفراد الذين خاضوا تجربة مشكلة قانونية قابلة للتقاضي خلال فترة البحث. وعلاوة على ذلك، يُتيح حجم العينة هذا استخلاص تعميمات على مستوى السكان المقيمين في ليبيا، بمستوى ثقة يبلغ 95% ، وهامش خطأ لا يتجاوز 1.55%. كما تتيح العينة إجراء تعميمات على سكان الأقاليم التاريخية الثلاثة -طرابلس (المنطقة الغربية)، وبرقة (المنطقة الشرقية)، وفزان (المنطقة الجنوبية)- بمستوى ثقة يبلغ 95% وهوامش خطأ تبلغ على التوالي 1.94%، 2.94%، و5.39% . غير أن هذا الحجم لا يُعد كافيًا لإجراء تعميمات إحصائية على الأقليات العرقية في ليبيا. ومع ذلك، يُتوقع أن يُجمع ما يقارب 280 مشاهدة من ليبيين غير عرب[39]. ووفقًا للقاعدة المبنية على الخبرة Rule of thumb المتبعة في تحديد حجم العينة[40]، يُعد هذا العدد كافيًا لتوفير معلومات وافية تمكّن من التوصّل إلى استنتاجات سليمة إحصائيا بشأن تلك الفئة السكان.

منهجية اختيار العينة

استُخدم أسلوب «المعاينة الطبقية العشوائية متعددة المراحل» في تنفيذ هذا المسح. ويكفل هذا الأسلوب تحقيق تمثيل ديمغرافي وجغرافي شامل لسكان ليبيا.

38 اعتمد مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي تعداد عام 2006 إطارَ معاينة في عدد من المسوح، قُبل بعضها على المستوى الدولي، مثل تقرير الرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2013، ومسح القيم العالمية لعام 2014.

39 وعلى الرغم من أن التعداد السكاني في ليبيا لا يتضمن بيانات حول التوزيع العرقي للسكان، تُشير نتائج مسوح سابقة أجرتها جامعة بنغازي إلى أن نسبة الليبيين غير العرب تتراوح بين 6% و8% من إجمالي السكان.

40 تنصّ القاعدة المبنية على الخبرة على أن اختيار 30 مشاهدة عشوائية يُعد كافيًا لتوفير معلومات تُمكّن من الوصول إلى استنتاج إحصائي سليم بشأن المجتمع المدروس.

في المرحلة الأولى، وُزِّع عدد المقابلات على الشعبيات (الطبقات) الاثنتين والعشرين بما يتناسب مع حجم السكان في كل شعبية. ويعرض الجدول رقم 4 هذه التوزيعات: يُبيّن العمود الأول أسماء الشعبيات الاثنتين والعشرين، ويُظهر العمود الثاني حجم السكان في كل منها وفقًا لتعداد عام 2006، أما العمود الثالث، فيوضح النسبة المئوية لحجم السكان في كل شعبية مقارنة بإجمالي السكان، في حين يُدرج العمود الرابع عدد المقابلات المخصصة لكل شعبية.

الجدول 4 توزيع العينة حسب الشعبية.

الشعبية	تعداد السكان 2006	نسبة السكان	عدد المقابلات	عدد المحلات	عدد نقاط المعاينة
طرابلس	1,063,571	18.80%	752	25	**50**
بنغازي	674,951	11.93%	477	16	**32**
مصراتة	543,129	9.60%	384	13	**26**
الجفارة	451,175	7.97%	319	11	**21**
المرج	427,886	7.56%	303	10	**20**
الجبل الغربي	302,705	5.35%	214	7	**14**
الزاوية	290,637	5.14%	205	7	**14**
النقاط الخمس	287,359	5.08%	203	7	**14**
الجبل الأخضر	206,180	3.64%	146	5	**10**
المرج	184,531	3.26%	130	4	**9**
الواحات	179,155	3.17%	127	4	**8**
درنة	162,857	2.88%	115	4	**8**
البطنان	157,747	2.79%	112	4	**7**
سرت	141,495	2.50%	100	3	**7**
سبها	133,206	2.35%	94	3	**6**
نالوت	93,896	1.66%	66	2	**4**
مرزق	78,772	1.39%	56	2	**4**
وادي‌الشاطئ	78,563	1.39%	56	2	**4**
وادي الحياة	76,258	1.35%	54	2	**4**
الجفرة	52,092	0.92%	37	1	**2**
الكفرة	48,328	0.85%	34	1	**2**
غات	23,199	0.41%	16	1	**1**
المجموع	**5,657,692**	**100.00%**	**4000**	**133**	**267**

في المرحلة الثانية، حُدد عدد المحلات (وحدات المعاينة الأساسية) لكل شعبية كما هو موضح في العمود الخامس[41]. وضمن كل شعبية، اختير عدد المحلات المخصص عشوائيًّا «بأسلوب المعاينة الاحتمالي المتناسب مع الحجم».(PPS) في هذا الأسلوب، تكون احتمالية اختيار وحدة المعاينة (المحلة) متناسبة مع حجم سكانها. ويضمن أسلوب PPS أن يكون للأفراد في المحلات الكبيرة نفس فرصة الدخول في العينة كأقرانهم في المحلات الصغيرة، والعكس صحيح. وقد اختير 133 محلة من أصل 667 محلة موزعة عبر جميع الشعبيات. ويعرض الشكل رقم 18 أدناه وحدات المعاينة على خريطة ليبيا.

41 حُسب عدد وحدات المعاينة الأساسية في كل شعبية من خلال قسمة عدد المقابلات المخصصة لتلك الشعبية على 30، وهو عدد المقابلات المحدد لكل وحدة معاينة.

في المرحلة الثالثة، جرى اختيار ثلاثين أسرة في كل محلة. ورُسمت خريطة تخطيطية لكل محلة باستخدام خرائط الأقمار الصناعية، ثم قُسّمت كل محلة إلى مقاطع متقاربة في الحجم. واختير مقطعان عشوائيًا من كل محلة، يُمثل كل مقطع نقطة معاينة.[42] داخل كل مقطع، اختيرت نقطة بداية عشوائية بواسطة قادة الفرق، كأن تكون مرفقًا عامًا، أو مؤسّسة تعليمية، أو موقعًا بنيويًا، وغير ذلك. واستُخدم أسلوب المسار العشوائي ورقم تخطٍ محدد لاختيار 15 أسرة باستخدام «منهجية المعاينة النظامية».

وفي كل أسرة مختارة، جرى اختيار فرد عشوائيا باستخدام «شبكة كيش» (Kish Grid)، واعتمد المسح نظام الاتصال المتكرر (call-back) لإعادة زيارة المستجيبين المستهدفين غير المتاحين مؤقتًا حتى ثلاث مرات. وإذا تعذر لقاء الفرد المستهدف بعد ثلاث محاولات، لا يُستبدَل به فرد آخر من الأسرة نفسها، بل يُختار فرد آخر من أسرة جديدة بدلًا منه.

42 أُستخدمت في ذلك طريقة المعاينة العشوائية البسيطة.

الشكل 18 نظرة عامة على وحدات المعاينة كنسبة مئوية من السكان.

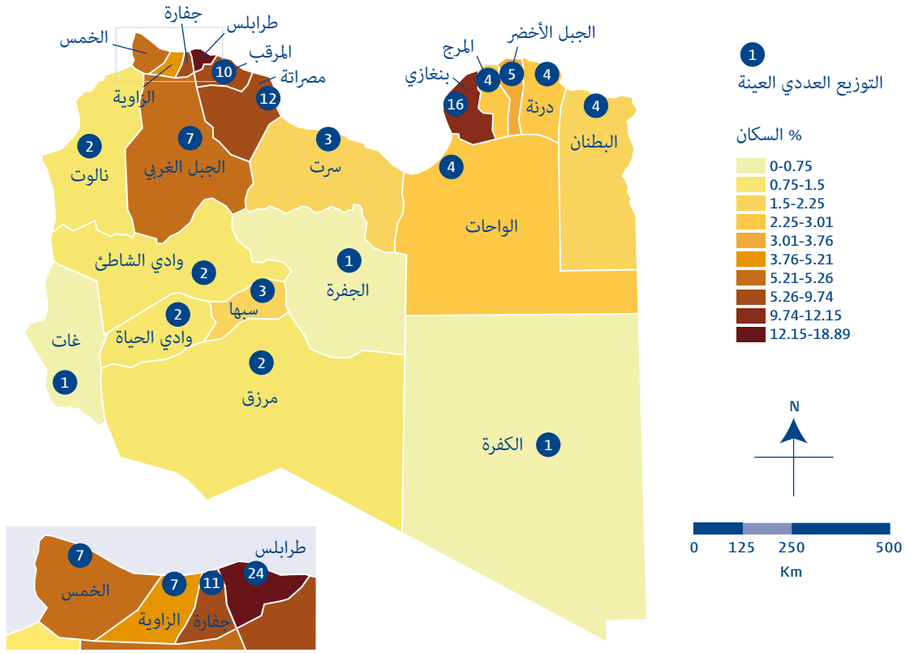

إدارة العمل الميداني

يتناول هذا القسم تنظيم فريق المسح، وإدارة العمل الميداني، وتوقيت تنفيذ المسح.

تنظيم فريق المسح

نَفّذ المسحَ فريقٌ يتكوّن من نحو 120 باحثًا ميدانيًا. يمتلك معظم هؤلاء الباحثين خبرة طويلة في العمل مع جامعة بنغازي، فقد شاركوا في تنفيذ مسوح ميدانية في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الأكثر تحدّيًا، وبين الفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها.

وقد نُظّم الباحثون في ثمانية فرق فرعية. يوضّح الجدول رقم 5 هذه الفرق والمناطق (الشعبيات) التي تولّت تغطيتها. يضم كل فريق قائدًا، إلى جانب مشرفَين أو ثلاثة. ويشرف كل مشرف على أربعة إلى ستة باحثين ميدانيّين. خلال العمل الميداني، عمل كل فريق فرعي كمجموعة واحدة، مستخدمًا مركبتين للوصول إلى المحلات المستهدفة. وأتاحت هذه البنية التشغيلية إمكانية تطبيق نظام صارم للرقابة على الجودة، كما هو موضح أدناه.

الجدول 5 الشعبيات التي غطاها كل فريق.

الفريقالفرعي	الشعبيات المغطاة
الغرب 1	مصراتة، المرقب
الغرب 2	طرابلس، الجفارة
الغرب 3	الزاوية، النقاط الخمس
جبل نفوسة	الجبل الغربي، نالوت
الشرق 1	البطنان، درنة، الجبل الأخضر
الشرق 2	المرج، بنغازي، الواحات، الكفرة
الجنوب	وادي الشاطئ، وادي الحياة، مرزق، غات، الجفرة، سبها، سرت

تبدأ إجراءات ضبط الجودة بالاختيار الدقيق للباحثين الميدانيين. جميع الباحثين المشاركين حاصلون على تعليم جامعي، وقد خضعوا لدورة تدريبية متخصصة في أحدث تقنيات المسح والمقابلة. وشملت الدورة محاور متعددة، منها: الأطر النظرية للبحث الاجتماعي، وأخلاقيات العمل الميداني، ومنها مبدأ الموافقة المستنيرة، والجوانب العملية للبحث، لا سيّما تلك المرتبطة بالسياق الليبي، ومهارات التواصل وإجراء المقابلات، إضافة إلى استراتيجيات الحد من معدلات الرفض. كما خضع الباحثون لتقويم دقيق خلال الدورة التدريبية، وأُجري لهم اختبار تحصيلي، ولم يُختَر للمشاركة في العمل الميداني سوى الحاصلين على تقويم «جيد جدًا» فأعلى، وطُلب من الباحثين الاطلاع المتعمق على استبيان المسح، وفهم منطقه وتسلسله، إلى جانب المواد المساندة، ومنها الوثائق المرتبطة بتطبيق إجراءات ضبط الجودة. وفي جلسات محاكاة تجريبية، جرى التدريب العملي على الاستبيان تحت إشراف مباشر من المشرفين وقادة الفرق. وقد سبق لبعض الباحثين أن شاركوا في عدة مسوح سابقة نُفّذت بالتعاون مع الجامعة.

خلال العمل الميداني، طُبّقت إجراءات رقابة على الجودة، تضمنت حضور المشرفين – جزئيًا – لما لا يقل عن 10% من المقابلات بهدف ضمان جودتها وصحتها. كما أجرى المشرفون اتصال متابعة (call back) مع ما لا يقل عن 10% من المبحوثين للتحقق من عدد محدود من الأسئلة، وذلك لمقارنة أجوبتهم مع ما ورد في استبيان المسح[43]. وفي حال ظهور أي تناقض، يُطلب من الباحث الميداني اتخاذ ما يلزم لمعالجة الخلل.

43 اقتصر التحقق على الأسئلة الديموغرافية فقط، نظرًا للتعقيد البنيوي للاستبيان، إذ لم يكن من الممكن التحقق من الإجابات الموضوعية دون إعادة إجراء المقابلة بالكامل.

في المتوسط، حضر المشرفون جزءًا من نحو 20% من المقابلات وراقبوها، في حين أُجري اتصال متابعة مع قرابة 15% من المقابلات من قبل المشرفين أو قادة الفرق. وشملت إجراءات ضمان الجودة مراجعة الباحثين أعمالَهم في نهاية كل يوم ميداني، مع معالجة أي تناقضات وإعادة الاتصال بالمبحوثين عند الضرورة لتصحيح الأخطاء المكتشفة.[44] بعد الانتهاء من هذه الخطوات، وقّع الباحثون على الاستبيانات المستكملة وسلّموها إلى مشرفيهم[45] الذين تولوا بدورهم فحص استبيانات كل باحث لرصد أي تناقضات، ثم وقّعوا عليها وأحالوها إلى قادة الفرق بدورهم، كما راجع قادة الفرق الاستبيانات مجددًا ورفعوا تقارير المتابعة إلى مدير المشروع. رفع قادة الفرق الاستبيانات المنجزة والمراجعة في أسرع وقت ممكن، وغالبًا في نهاية يوم العمل الميداني عند توافر اتصال موثوق بالإنترنت.

أُجريت جميع المقابلات وجهًا لوجه في منازل المبحوثين. ولضمان شعورهم بالراحة، اتُّخذت عدة تدابير، من بينها مراعاة توافق جنس الباحث وجنس المبحوث، وتخصيص وقت كافٍ لإجراء المقابلة، فضلا عن إعادة جدولتها عند الحاجة وفقًا لما يناسب المبحوث. كما أُبلغ المبحوثون بحقهم في إنهاء المقابلة في أي وقت وسحب موافقتهم دون أي تبعات. استُخدمت أجهزة لوحية إلكترونية لتطبيق الاستبيان، عبر برنامج Kobo Toolbox، وهذا ساعد في تقليل الأخطاء البشرية واكتشاف التناقضات. وبعد إدخال البيانات، راجع الإحصائيون ملفات البيانات لرصد أي تناقضات أو قيم خارجة عن النطاق المتوقع.

فترة المسح

انطلق العمل الميداني وجمع البيانات في 2024/9/8، واختُتم في 2024/10/17. أنجز فريق المسح ما مجموعه 3,998 مقابلة في 126 محلة. ويُعزى انخفاض عدد المحلات التي تمت زيارتها من 133 إلى 126 إلى أنّ حجم السكان في بعض المحلات كان كبيرًا إلى درجة أُدرجت معها تلك المحلات أكثر من مرة في العينة. وقد وقع ذلك في بعض محلات طرابلس وبنغازي والبطنان. وبعد تنظيف البيانات، بلغ العدد النهائي للمقابلات الصالحة 3,992 مقابلة.

تجدر الإشارة إلى أنّ فترة العمل الميداني لم تشهد أحداثًا كبرى سياسية أو غيرها، قد تؤثر في اتساق البيانات المجمّعة. ومع ذلك، اضطر فريق المسح إلى إعادة معاينة عدد من المحلات بسبب ظروف غير مواتية. ويعرض الجدول 6 هذه المحلات، والمحلات البديلة، والأسباب التي استوجبت إعادة المعاينة.

الجدول 6 استبدال المحلات.

الشعبيّة	المحلات الأصلية	المحلات المعاد اختيارها	سبب إعادة العينة
مصراتة	مقاس	منطقة الوطنية	هُجِّر السكان الأصليون (مجموعة تاورغاء) إلى منطقة جديدة [46].
الزاوية	سيدي ناصر	جود دايم	لم تكن المحلة الأصلية آمنة بسبب نزاع قبلي.
نالوت	وازن	القصر	كانت المحلة الأصلية شبه مهجورة بسبب الهجرة المحلية.
درنة	البلاد	الجبيلة	تعرضت المحلة الأصلية لدمار واسع جراء إعصار دانيال.

44 الأمر نفسه.

45 استخدمت استمارة مستقلة لهذا الغرض.

46 في هذه الحالة، لم تُجرَ إعادة معاينة؛ بل قابلت فرقةُ المسح السكان الأصليين لمنطقة مكّس في موقع نزوحهم الجديد، الوطنية.

نسبة الرفض

تشير نسبة الرفض إلى النسبة المئوية من كل الأفراد الذين اختيروا للمقابلة ورفضوا المشاركة. ويمكن أن تؤدي معدلات الرفض المرتفعة في البحوث المسحية إلى إضعاف تمثيل العينة للمجتمع المستهدف، وهذا ينعكس سلبًا على موثوقية نتائج المسح ودقتها.

وللحد من نسبة الرفض إلى أدنى مستوى ممكن، اعتمد فريق المسح مجموعة من التدابير الفعّالة لضمان عدم استثناء أي فئة من المشاركة في المسح. أولًا، خضع الباحثون الميدانيون لتدريب على أساليب تشجيع المستجيبين المحتملين على المشاركة، مع مراعاة دائمة لمبدأ الموافقة المستنيرة. ثانيًا، زُوّد الباحثون بوثائق تعريفية تتيح لهم تقديم عرض شامل وجاذب للمسح، بما يمنح المستجيبين معلومات كافية ودوافع واضحة للمشاركة. ثالثًا، اعتمد المسح نظام الزيارة الراجعة، حيث أُعيدت محاولة زيارة غير المتاحين مؤقتًا حتى ثلاث مرات، وفي حال تعذّرت مقابلتهم جرى استبدالهم ليحلّ محلّهم مبحوثون من أسرة جديدة.

يعرض الجدول رقم (7) معدل الرفض في كل شعبية. ويتضح منه أنّ معدل الرفض يقلّ عن 30% في جميع المواقع، بل إنه منخفض نسبيًا في العديد من الشعبيات، وهو ما ينعكس في المعدل العام للرفض في المسح. ويُعدّ هذا المعدل العام البالغ 14% (بما يعني معدل استجابة قدره 86%) جيدًا بالنظر إلى طبيعة هذا النوع من المسوح.

الجدول 7 معدلات الرفض حسب الشعبية.

الشعبية	عدد المقابلات	حالات رفض من الأسرة	حالات رفض من المبحوثين	المجموع	معدل الرفض الكلي
طرابلس	754	112	5	871	13%
بنغازي	485	80	2	567	14%
مصراتة	389	68	4	461	16%
الجفارة	329	93	2	424	22%
المرقب	300	31	1	332	10%
الجبل الغربي	210	15	2	227	7%
الزاوية	208	15	2	225	8%
النقاط الخمس	209	0	4	213	2%
الجبل الأخضر	150	21	11	182	18%
المرج	120	34	0	154	22%
الواحات	120	49	1	170	29%
درنة	119	10	5	134	11%
البطنان	90	11	5	106	15%
سرت	90	9	1	100	10%
سبها	90	6	1	97	7%
نالوت	59	2	1	62	5%
مرزق	60	15	4	79	24%
وادي الشاطئ	60	7	1	68	12%
وادي الحياة	60	5	1	66	9%
الجفرة	30	10	2	42	29%
الكفرة	30	5	0	35	14%
غات	30	6	0	36	17%
الإجمالي	**3992**	**604**	**55**	**4651**	**14%**

تمثيل العينة والأوزان التصحيحية

تُستخدم الأوزان التعويضية لتصحيح أي انحراف في العيّنة عن التوزيع السكاني الذي يُفترض أن تمثّله. وتُستخدم الأوزان على وجه الخصوص لأجْل:
- تعويض التفاوت في احتمالات الاختيار.
- تعويض عدم الاستجابة (على مستوى الوحدات).
- تعديل التوزيع الموزون للعيّنة وفقًا لمتغيرات رئيسة مثل: النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، العرق/الإثنية، ومكان الإقامة، بما يضمن مطابقته للتوزيع السكاني المعروف.

عادةً ما يبدأ إعداد الأوزان العينية بتحديد «الوزن الأساسي» لكل وحدة اختيرت في العينة، وذلك لتصحيح تفاوت احتمالات الاختيار. ويحسب الوزن الأساسي لأي وحدة معاينة بكونه مقلوب احتمال اختيارها في العينة. ووفقًا للتعبير الرياضي، إذا كانت وحدة ما قد أُدرجت في العينة باحتمال (P_i) فإن وزنها الأساسي (ويرمز له بالرمز w_i) يُحسب على النحو التالي:

$$w_i = 1/P_i$$

يُنفذ إجراء تعديل أوزان العينة وفق الخطوات التالية:
- الخطوة الأولى: تطبيق الأوزان الأولية؛
- الخطوة الثانية: تقسيم العينة إلى فئات فرعية واحتساب معدلات الاستجابة المرجّحة لكل فئة؛
- الخطوة الثالثة: استخدام مقلوب معدل الاستجابة في كل فئة فرعية؛
- الخطوة الرابعة: حساب الوزن المعدّل للوحدة رقم ith باستخدام المعادلة التالية:

$$w_i = w_{1i} \times w_{2i}$$

حيث يشير (W_{1i}) إلى الوزن الأولي، و(W_{2i}) إلى وزن التعديل الخاص بعدم الاستجابة. ويمكن تعريف معدل عدم الاستجابة المرجّح بوصفه «نسبة العدد المرجّح للمقابلات المنجزة مع الحالات المؤهلة في العينة إلى العدد المرجّح للحالات المؤهلة الكلية في العينة».

بعد مراجعة البيانات المجمّعة وحساب التوزيعين الجغرافي والديمغرافي للعينة، تبيّن وجود حاجة إلى تعويض بعض الانحرافات الجغرافية في العينة، وعليه جرى احتساب وزن مناسب. أمّا المتغيرات الديمغرافية كالجنس والعمر والتعليم، فلا تقتضي الحالة اعتماد أوزان تصحيحية، إذ لم تُسجّل انحرافات تستدعي ذلك، كما يتضح فيما يلي.

توزيع النوع الاجتماعي

يعرض الجدول رقم 8 توزيع النوع الاجتماعي داخل العينة، ويتضح جليًا عدم وجود انحراف في توزيعه يستدعي التعويض.

الجدول 8 توزيع النوع الاجتماعي.

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	1,998	50.05%
أنثى	1,994	49.95%
الإجمالي	**3,992**	**100%**

توزيع الأعمار

يعرض الجدول رقم 9 توزيع الأعمار في بيانات المسح إلى جانب توزيع الأعمار للسكان الليبيين كما ورد في تعداد 2006، بالإضافة إلى التوزيع السكاني المتوقع لعام 2023 وفقًا «لتوقعات الأمم المتحدة للسكان العالمية 2024».

الجدول 9 توزيع الأعمار.

الفئة العمرية	تعداد 2006	عينة المسح	التوقعات لعام 2023
24-18	24.13%	15.81%	17.54%
34-25	32.19%	21.34%	21.91%
44-35	20.49%	20.09%	22.61%
54-45	10.33%	19.95%	19.71%
64-55	6.47%	14.10%	10.89%
65 فما فوق	6.39%	8.76%	7.34%

كما يتضح من الجدول، يبدو أن هناك اختلافًا واضحًا بين توزيع الأعمار في عينة المسح وتوزيع الأعمار في سكان ليبيا وفقًا لتعداد 2006. يُلاحظ خاصةً نقصٌ في تمثيل فئة الشباب مقارنة بزيادة تمثيل الفئات العمرية الأخرى. ومع ذلك، وبالنظر إلى التغيرات الديمغرافية التي يشهدها السكان الليبيون، فمن المحتمل أن يكون توزيع الأعمار قد تغيّر منذ عام 2006.

لمراعاة هذه التغيرات الديموغرافية، استخدمت التوقعات الخاصة بتوزيع الأعمار لعام 2023 لإعادة تقويم تمثيل العينة في المسح. وكما يظهر في الجدول، لا توجد انحرافات كبيرة بين توزيع الأعمار في العينة وتوزيع الأعمار المتوقع للسكان في عام 2023. ومن ثم، يمكن استنتاج عدم وجود نقص أو زيادة تمثيل ذات دلالة لأي فئة عمرية، وبذلك لا تستدعي الحالة استخدام أوزان تصحيحية لتعديل توزيع الأعمار في العينة.

توزيع المستوى التعليمي

يعرض الجدول رقم 10 توزيع المستويات التعليمية في بيانات المسح، إلى جانب توزيع المستويات التعليمية للسكان كما ورد في تعداد 2006 وتعداد 1995.

الجدول 10 توزيع المستوى التعليمي.

مستوى التعليم	عينة المسح	تعداد 2006	تعداد 1995
أمي	4.68%	11.52%	18.69%
قادر على القراءة والكتابة	2.43%	-	-
بعض التعليم الابتدائي	-	10.28%	18.20%
التعليم الابتدائي (6 سنوات)	5.46%	17.67%	22.17%
التعليم الإعدادي أو الأساسي (3+6 سنوات)	11.60%	22.92%	21.31%
التعليم الثانوي العام	18.01%	22.12%	16.08%
التعليم الثانوي الفني	8.17%	-	-
الدبلوم العالي	20.72%	-	-
البكالوريوس أو الليسانس	25.88%	14.85%	3.54%
الماجستير أو أعلى	3.03%	-	-
لا إجابة	0.03%	0.64%	0.01%
الإجمالي	**100%**	**100%**	**100%**

على الرغم من وجود اختلافات بسيطة في فئات المستوى التعليمي بين بيانات المسح وبيانات التعداد، فإنَّ الفارق واضح بين توزيع المستوى التعليمي في عينة المسح وتوزيع المستوى التعليمي لسكان ليبيا كما ورد في تعداد 2006. ويُلاحظ خاصةً نقصٌ في تمثيل الأميين وذوي المستويات التعليمية المنخفضة عامةً، مع زيادة في تمثيل ذوي المستويات التعليمية العالية.

قبل اتخاذ قرار استخدام وزن لتصحيح هذا الانحراف في بيانات المسح، من الضروري أن نتحقق هل هذا الانحراف ناتج عن أخطاء في أخذ العينة أم في اختيارها أم أنه ناجم عن تغيّر في تركيبة السكان الليبيين منذ عام 2006. قد تساعد مقارنة توزيع المستوى التعليمي في عام 2006 مع توزيعه في عام 1995 في هذا التحقُّق. كما يظهر في الجدول 10، ارتفعت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي خلال إحدى عشرة سنة من 3.54% فقط في عام 1995 إلى 14.85% في عام 2006، أي بزيادة تزيد عن أربعة أضعاف. يمكن عزو هذا الارتفاع إلى عاملين رئيسين: ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي، وتغير توزيع الأعمار في السكان.

وفقًا لتقرير التنافسية العالمية لعام 2008، تحتل ليبيا أعلى معدل تسجيل في التعليم العالي على مستوى المنطقة، فقد جاءت في المرتبة 32 من بين 134 دولة شملها التقرير. وبالنظر إلى هذا المعدل العالي للتسجيل وتغير توزيع الأعمار في البلاد خلال السبع عشرة سنة الماضية، من المتوقع أن تزداد نسبة الحاصلين على تعليم جامعي في عام 2023 كما حدث بين عامي 1995 و2006. لذلك، يبدو أن الانحراف في توزيع المستوى التعليمي يعود إلى التغيرات التي طرأت على السكان الليبيين منذ عام 2006، وليس إلى أخطاء في أخذ العينة أو اختيارها. ومن ثم، لا تستدعي الحالة استخدام أوزان تصحيحية لتعديل توزيع المستوى التعليمي في عينة المسح.

موثوقية البيانات

تُعدّ عملية تقييم موثوقية البيانات خطوةً مهمة قبل الشروع في أي تحليل إحصائي. ترتبط الموثوقية بدقة إجراءات القياس وصدقها. وتشير تحديدًا إلى مدى قدرة الأداة أو التقنية على إنتاج النتائج نفسها عند تكرار القياس في أوقات وظروف مختلفة.

في هذا المسح، كان التركيز على مقياس التماثل الداخلي للموثوقية، وهو يعنى الاتساق الداخلي أو التجانس الداخلي لمجموعة العبارات التي تشكّل استمارة الاستبيان وتقسيمها إلى مجموعات كما هو مبيّن. وبسبب الصعوبات العملية في اعتماد أكثر من طريقة، اتُّخِذ قرار باستخدام معامل ألفا لقياس موثوقية الاستبيان.

يتراوح معامل ألفا بين 0 و1، ويُعتبر 0.65 الحد الأدنى المقبول شائع الاستخدام لهذا المؤشر. وقد أُجريت اختبارات الموثوقية على جميع مجموعات البيانات، وأظهرت النتائج أن معاملات ألفا في جميع الحالات تجاوزت 0.70. وتشير هذه النتائج إلى أن البيانات التي جرى الحصول عليها من الاستبيان تتمتع بمستوى عالٍ من الموثوقية، وهذا يجعلها مناسبة للتحليل الإضافي.

ملحق أ: إحصاءات وصفية

المتغير	الفئة	النسبة المئوية (العدد = 3975)	التكرار
النوع الاجتماعي	أنثى	47.8	1901
	ذكر	52.2	2074
الإثنية	عرب	85.4	3393
	غير العرب أمازيغ	5.3	209
	تبو	2.2	88
	طوارق	1.3	51
	لا إجابة	5.9	234
النزوح	نازحون (في الماضي أو حاليا)	12.6	500
	لم يسبق لهم النزوح	86.1	3421
	لا إجابة	1.4	54
العمر	24-18	25.9	1029
	34-25	34.2	1360
	44-35	21.9	871
	54-45	11.1	440
	55+	6.9	275
التعليم	لا تعليم	3.5	140
	تعليم ابتدائي أو إعدادي	12.5	498
	تعليم ثانوي أو دبلوم عالٍ	50.7	2015
	بكالوريوس أو ليسانس أو أعلى	33.2	1321
	لا إجابة	0	1
دخل الأسرة	900>	12.7	503
	1999-900	33.6	1335
	3999-2000	30.3	1204
	5999-4000	9.8	391
	7999-6000	1.8	72
	8000+	1.1	45
	لا إجابة	10.7	424
دخل الأسرة	يغطي الاحتياجات ويمكن أن يوفر منه	22.8	907
	يغطي الاحتياجات ولكن لا يمكن التوفير منه	42.0	1669
	هناك صعوبات في تغطية الاحتياجات	20.8	827
	هناك صعوبات كبيرة في تغطية الاحتياجات	12.2	486
	لا إجابة	2.2	86
المنطقة	غرب	64.0	2543
	شرق	28.3	1126
	جنوب	7.7	307

يعرض هذا التقرير نتائج مسح وطني شامل حول السعي إلى العدالة في إطار مشروع "تيسّر العدالة في ليبيا»، وهو مشروع بحثي مشترك يجمع مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي ومؤسّسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع بجامعة ليدن، بدعم من وزارة الخارجية الهولندية.

الجهات المنفذة
مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي.
مؤسّسة فان فولينهوفين، جامعة ليدن.

الناشر
مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي.
مؤسّسة فان فولينهوفين، جامعة ليدن.

فريق البحث
إعداد التقرير المضموني

خينيكا تيوين وسليمان إبراهيم.

إعداد التقرير الفني
فتحي علي أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة بنغازي.

المستشارون
زاهي المغيربي، نجيب الحصادي، الكوني إعبودة،
جان ميخائيل أوتو.

باحثون رئيسون
جازية شعيتير، هالة الأطرش، علي أبو راس، طارق الجملي، محمد لملوم.

مدير المسح
فتحي علي.

تنظيف ووزن (ترجيح) البيانات
يوسف القماطي أستاذ الإحصاء، قسم الإحصاء، جامعة بنغازي.

ترجمة وتحرير
هالة الأطرش وميجن فيراندو.

مراجعة لغوية
إبراهيم عبد التواب

تصميم
بول أورام.

صورة الغلاف
علم ليبيا . أعيد نشر الصورة استناداً إلى رخصة التشارك الابداعي. بفضل فليكر.كوم.

خارطة ليبيا مع وحدات أخذ العينات
محمد إبراهيم الهاملي، أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا، الأكاديمية الليبية، اجدابيا.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة
www.libyanlawandsociety.org © 2025

2025/مؤسّسة فان فولينهوفين©

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز، دون الحصول على إذن خطي من مالك حقوق النشر وكاتبي التقرير، نشر أي جزء من هذا التقرير، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله بأي وسيلة.

وجهات النظر المعبر عنها في هذا التقرير خاصة بكاتبيه ولا تنسب على أي نحو إلى وزارة الخارجية الهولندية.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية
648/2025

الرقم الدولي المعياري (ردمك – ISBN)
978-9959-9826-3-6

Van Vollenhoven Institute
for Law, Governance & Society

Universiteit
Leiden